

2020

التقرير الثالث | تقييم الاستجابة لمكافحة كوفيد19 في العراق | 9 نيسان - 1 حزيران



المفوضية العليا لحقوق الانسان
الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
ملف الحق في الصحة

- 1- المقدمة 2
- 2- فيروس كورونا المستجد 3
- 3- الاطار التشريعي الوطني والدولي المتعلق بالحق في الصحة 3-4
- 4- موقف الاصابات بفيروس كورونا في دول العالم ومن ضمنها العراق 4
- 5- ملخص لإستجابة العراق لكوفيد19 5
- 6- اجراءات المفوضية الخاصة بفيروس كورونا 5-6
- 7- مؤشرات رصدية 6
- 8- مدى الالتزام بقرار حظر التجوال 6-7
- 9- التغيير المستمر للمناطق 7
- 10- توفير المواد الغذائية والأدوية في الصيدليات ومراقبة (اسعارها) 7-8
- 11- توزيع المواد الغذائية او المساعدات الانسانية 8-9
- 12- الالتزام بالاجراءات الوقائية 9
- 13- التجمعات و الالتزام بالتباعد الاجتماعي بين الاشخاص 10
- 14- التعامل مع الموتى (اجراءات الدفن) 10-11
- 15- معاينة المخالفين لحظر التجوال وتعليمات الجهات المختصة 11
- 16- ملف العراقيين العالقين خارج العراق 11-12
- 17- قرارات تخص رحلات الطيران الاستثنائية 12
- 18- التضارب والازدواجية بين خلية الازمة المركزية و خلايا الازمة المشكلة في الحكومات المحلية بالمحافظات 13
- 19- برامج التوعية 13-14
- 20- مرضى التلاسيميا ومشاكل استلام الدم 14
- 21- خطوات دوائر الصحة في التعامل مع مرضى السرطان والامراض المزمنة تحديات المرضى والمؤسسات 14-15
- 22- مؤشرات ازدياد أو تراجع معدلات الجريمة بسبب جائحة كورونا 15-16
- 23- مؤشرات عامة حول تحديات المفوضية في مراقبة مراكز الاحتجاز في ضل جائحة كوفيد/19 16-17
- 24- اماكن الحجر الصحي و دور الرعاية الاجتماعية 17
- 25- اجراءات وزارة التربية والتعليم العالي ظل كوفيد19 17-18
- 26- بيانات وزارة الصحة حول التطور الوبائي وتحليل موضوعي للبيانات 18
- 27- مؤشرات سياسية وزارة الصحة للتعامل مع المرضى والكوادر الطبية والصحية 19
- 28- التقدم المحرز في تطوير بعض المؤسسات الصحية 20
- 29- تقييم الاستجابة لمكافحة كوفيد19 بالنسب المنوية 20-21
- 30- الجداول 27
- بينات كوفيد حسب التطور الاسبوعي
- جدول المسح الوبائي حسب المحافظات
- 31- التوصيات/ خطة وطنية لمكافحة كوفيد 19/ 30-31

أولاً - مقدمة:

انطلاقاً من أهداف المفوضية العليا لحقوق الإنسان المتمثلة بحماية وتعزيز احترام حقوق الإنسان في العراق، واستناداً إلى الولاية القانونية للمفوضية بموجب القانون رقم 53 لسنة 2008 المعدل في مراقبة وتوثيق الانتهاكات ضمن مهامها وواجباتها المنصوص عليها في المواد (5،4،6) لكل ما يتعلق بأوضاع حقوق الإنسان سواء على مستوى الحقوق المدنية والسياسية أو الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أو الحق في التنمية والتنمية المستدامة ، كما أنها تتولى مهمة تقييم مستوى أداء المؤسسات (التنفيذية – التشريعية والقضائية) فيما يتعلق بتحقيق واجبات الدولة الثلاث أمام المجتمع الدولي وبالتحديد منظمة الامم المتحدة بجميع وكالاتها وأجهزتها وآلياتها المختلفة ، والتي تتمثل في (الاحترام الحماية والاداء) ، ونظراً لاستمرار الازمة الانسانية والصحية والاقتصادية نتيجة فيروس كورونا ، فقد اعتمدت المفوضية على الرصد الفعال من قبل فرقها في بغداد والمحافظات باستثناء اقليم كردستان، وبعد إطلاق التقرير الاول في 2020/4/8 والثاني في 2020 /4/23 تم إعداد هذا التقرير لغرض الإحاطة بمؤشرات التقدم او التراجع في تنفيذ الحقوق على وفق الزيارات الميدانية للمؤسسات الحكومية والرصد الاعلامي والشكاوى والمناشدات التي استقبلتها المفوضية من خلال مواقعها الرسمية على صفحات التواصل الاجتماعي لتلبية متطلبات التباعد الاجتماعي ، وتقديم التوصيات الناجمة الى اصحاب القرار لغرض الحد من الانتهاكات وتنفيذ الحقوق .

ثانيا - فيروس كورونا المستجد :

فيروس ينتمي الى فصيلة كبيرة من الفيروسات التي تسبب المرض للحيوان والإنسان ، حيث ان عدداً منها تصيب البشر الجهاز التنفسي مثل نزلات البرد الشائعة إلى الأمراض الأشد مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية (ميرس) والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (السارس) ، مرض كوفيد19 هو مرض معد يسببه فيروس كورونا المستجد المكتشف مؤخراً.

أثبتت الدراسات التي قامت بها منظمة الصحة العالمية ، أن لاقاح أو مصل يمكنه قتل فيروس كورونا المستجد الذي يسببه مرض كوفيد19, ولكن الابحاث والدراسات مستمرة من اجل الوصول إلى مصل يقضي على الفيروس .

ثالثا - الاطار التشريعي الوطني والدولي المتعلق بالحق في الصحة :

يقصد بالإطار القانوني مجموعة الضمانات القانونية التي تؤكد الحق في الصحة سواء على المستوى الدولي او الوطني ولقد كفل الدستور العراقي لسنة 2005 جملة من الحقوق التي تكفل مستوى مناسب للصحة التي تعد بالوقت ذاته واجبات تتكفل الدولة بتوفيرها فقد اشارت المواد (30 ، 31 و 32) منه الى جملة من الالتزامات التي تقع على عاتق اجهزة الدولة التي تضمن كافة وسائل الوقاية والعلاج وما يتبع ذلك من سياسات كالتى تتعلق بتوفير الضمانات الاجتماعية والصحية وتشديد البنى التحتية واعداد برامج التوعية والارشاد ، فالمادة (30) تنص على أن (تكفل الدولة للفرد والاسرة وبخاصة الطفل والمرأة الضمان الاجتماعي والصحي والمقومات الاساسية للعيش في حياة حرة كريمة تؤمن لهم الدخل المناسب والسكن الملائم وتكفل الدولة الضمان الاجتماعي والصحي للعراقيين في حال الشيخوخة او المرض او العجز عن العمل او التشرد او اليتيم او البطالة وتعمل على وقايتهم من الجهل والخوف والفاقة وتوفر لهم السكن والمناهج الخاصة لتأهيلهم والعناية بهم وينظم ذلك بقانون) وتنص المادة (31) على ان (لكل عراقي الحق في الرعاية الصحية وتعنى الدولة بالصحة العامة وتكفل وسائل الوقاية والعلاج بإنشاء مختلف انواع المستشفيات والمؤسسات الصحية ، وللأفراد والهيئات انشاء مستشفيات أو مستوصفات أو دور علاج خاصة وبإشراف من الدولة وينظم ذلك بقانون) وتنص المادة (32) على أن (ترعى الدولة المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة لتأهيلهم بغية دمجهم بالمجتمع وينظم ذلك بقانون) اما على الصعيد الدولي فقد صادق العراق على عدد من الاتفاقيات الاساسية لحقوق الانسان التي تعد ضمانات لكفالة الحق في الصحة ومنها ما اشارت اليه المواد ذات العلاقة في المادة (12) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، المادة (12) من اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة ، المادة (24) اتفاقية حقوق الطفل، المادة (4/5 هـ) الاتفاقية الدولية للقضاء على اشكال التمييز العنصري المادة (25) اتفاقية حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة ، اضافة الى القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء القاعدة رقم (22) الخدمات الطبية , على الرغم من النصوص الدستورية الواضحة التي تتناول الحق في الصحة والمتمثلة بالمواد (30 ، 31 ، 32), ووجود قوانين وطنية خاصة بهذا الحق كقانون الصحة العامة رقم (89) لسنة 1989, قانون الصحة النفسية رقم (1) لسنة 2005 ، قانون اللجنة الوطنية للصحة والسلامة المهنية رقم (6) لسنة 1988 ، واصدار قانون حماية الاطباء رقم (26) لسنة 2013 ، إلا ان المفوضية اشرت تراجع الواقع الصحي في العراق وتدهور ملحوظ في مستوى الخدمات الصحية ، بسبب قلة الكوادر الطبية العاملة في المؤسسات الصحية وعدم وجود مؤسسات صحية متطورة بالشكل الذي يتناسب والكثافة السكانية خاصة في المناطق الريفية ، وعدم تلبية المؤسسات الصحية الحكومية

لاحتياجات المواطنين من الأدوية والرعاية الطبية المناسبة ، فضلاً عن قتلها وافتقار بعضها الى الأجهزة والمستلزمات الطبية والصحية الضرورية مما يضطر المواطنين للجوء الى القطاع الخاص الذي لا يخضع في كثير من الأحيان الى شروط الرقابة والسيطرة النوعية فضلاً عن نفقات العلاج العالية التي تثقل كاهل المواطن ، وعدم إنشاء نظام للتأمين الصحي يضمن رعاية صحية لجميع فئات المجتمع ، كما أشرت المفوضية ارتفاعاً بنسبة الأمراض السرطانية والأمراض المزمنة ، فضلاً عن إزدياد حالات الإصابة بمرض العوز المناعي (الإيدز) ، والآن في ظل كل الظروف آنفة الذكر يواجه العراق بجميع مؤسساته وشرائحه وفئاته تحدياً كبيراً يتمثل بكوفيد 19. ، أما فيما يتعلق بالبيئة في العراق فعلى الرغم من تشريع القوانين الرامية لحماية البيئة والتنوع الاحيائي والحفاظ عليهما ومنها المادة (33) من الدستور العراقي وإصدار قانون حماية وتحسين البيئة رقم (27) لسنة 2009 ، إلا أن مفوضيتنا رصدت استمرار ارتفاع معدلات التلوث البيئي على مختلف أنواعه بسبب عدم ممارسة الحكومة الرقابة الصارمة على عمل المصانع والمعامل الحكومية والاهلية وقربها من الاحياء السكنية والانهار ، والاساليب غير الواعية في استخدام مصادر الطاقة وطرق التخلص من النفايات وتفاقم أزمة المياه الصالحة للشرب خاصة في جنوب العراق على مدى سنوات ، كما وثقت المفوضية استمرار التلوث الحاصل بسبب الاسلحة والعبوات الناسفة والمواد الكيماوية التي استخدمت على مدى سنين في العراق ، فضلاً عن ما اشترته المفوضية من انتشار مناطق الطمر بين الاحياء السكنية ، الامر الذي يتطلب بذل جهود كبيرة من اجل وضع سياسة بيئية تتظافر فيها جهود جميع المؤسسات المعنية لايكاف تلوث البيئة في العراق ومعالجة اثار المترتبة عنها وفرض العقوبات (كالحرمان من الحرية والغرامات) على من يخالف القوانين التي تحمي البيئة في العراق قانون الصحة العامة رقم (89) لسنة 1981 النافذ الاحكام التي تتعلق بالامراض الانتقالية في المواد (3-31-48 – 52 و63).

رابعا – موقف كوفيد 19 في العالم والعراق لغاية 2020 /6/1 :

تجاوز مجموع الاصابات في العالم اكثر من (6,302,586) مع (374,555) حالة وفاة, و اكثر من (2,867,533) حالة شفاء حسب آخر احصائية رسمية اما في العراق فقد ظهرت اول حالة إصابة بمرض كوفيد 19 في طالب إيراني يدرس في محافظة النجف الأشرف كان يقضي إجازة في بلده ثم عاد الى العراق خلال شهر شباط ، وتوالت الاصابات بين العراقيين قدموا من جمهورية ايران الاسلامية وازدادت ليصل عدد الاصابات لغاية 2020/6/1 وحسب بيانات وزارة الصحة والبيئة الاتحادية الى (6868) إصابة وعدد الوفيات (215), اما حالات الشفاء من المرض فبلغت (3275) ، كما اعلنت الوزارة انها فحصت (238351) شخص من ضمنها اقليم كردستان العراق من خلال حملات التحري والمسح الميداني الفعال في المناطق التي تظهر فيها الاصابات, علما ان المرض مر بمرحلتين الاولى تمثلت باصابات لعراقيين عاندين من دول موبوءة ثم انتقلت الى مرحلة اخرى تمثلت باصابات محلية وهي الاكثر خطورة ، لاسيما وجود اصابات للكوادر الطبية والصحية والجهات الاخرى الساندة لها ، و هي بحاجة الى اجراءات وقائية واحترافية صارمة وشديدة تحد من انتشار الفيروس في عموم العراق.

خامسا: ملخص لإستجابة العراق لكوفيد 19:

من خلال المتابعة لاجراءات دول العالم في التعامل مع الوباء نلاحظ ان هنالك اربع مراحل مواجهة مع الفيروس, المرحلة الأولى وهي مرحلة منع دخول الفيروس للبلد وهي ما اخفقت فيها اغلب الدول, بما فيهم العراق (باستثناء دول محدودة), والمرحلة الثانية مرحلة عزل الحالات الجديدة والملامسين لهم بسرعة وهي ما نجحت بها الكثير من دول العالم ونجح بها العراق في الفترة الأولى, ولكن بسبب غياب الرقابة وضعف التنسيق بين المؤسسات وغياب التخطيط في التعامل مع ملف العائدين من الدول الموبوءة وعدم جدولتها بشكل يتناسب مع المصلحة العامة, وضعف اجراءات حجر العائدين, أخفق العراق في هذه المرحلة ايضا اما المرحلة الثالثة فهي مرحلة التعامل مع المجتمع وتطبيق التباعد الاجتماعي واجراءات الوقاية الفردية والعامة فقد تم اتباعها من قبل نسبة تتراوح بين 30-40% من المجتمع إلا ان الأعم الأغلب لا يزال غير مطبق لهذه التعليمات والاجراءات بسبب غياب الوعي الصحي وعدم اتباع المؤسسات المعنية طرق حديثة بدل التقليدية للوصول الى كل مواطن وعائلة بالاضافة الى الظروف الاقتصادية والإجتماعية التي تقف عائقاً امام تطبيق الكثير من الإجراءات, وهو مؤشر اخفاق المؤسسات في هذه المرحلة أيضا. المرحلة الحالية, وهي الفرصة الأخيرة التي امام وزارة الصحة والمؤسسات الحكومية الأخرى للتعامل مع المرض الذي بدأ ينتشر بسرعة فائقة, والذي سيجعل من العراق اكبر بؤرة في المنطقة بل حتى في العالم, اذا لم يتم تدارك الموضوع بشكل عاجل, و هي مرحلة تقديم الاولويات وتقليل الإصابات والوفيات بشكل سريع, من خلال توفير ردهات العزل للحالات الحرجة فقط وضمن معايير علمية واضحة يجب اعلانها من قبل وزارة الصحة وتوفير أسرة إنعاش مع المستلزمات الأخرى لإنعاش المصابين وكوادر طبية مدربة, وتوفير وسائل الوقاية للكوادر الطبية والصحية وجميع العاملين ممن هم على تماس مع المواطنين, والتوعية والتثقيف للحجر المنزلي للحالات البسيطة والمتوسطة وتوفير خطوط ساخنة للنصائح الطبية وايضا خدمة الاسعاف الفوري الفعال في كل المناطق المزودة بمستلزمات الإنعاش والكادر التمريضي. كما انه من الضروري توفير الكمادات و مواد التعقيم لكل فرد عراقي سواء بتوزيعها بشكل مجاني للفقراء أو تحديد اسعارها في الأسواق والصيدليات والحرص على فرض إجراءات عقابية مشددة على المخالفين للتعليمات ومن أهمها ارتداء الكمامة في الأماكن العامة، أو من لا يلتزم باجراءات التباعد الاجتماعي.

سادسا - إجراءات المفوضية الخاصة بالإستجابة لجائحة كوفيد 19:

وجه مجلس المفوضين إستمرار كافة فرق الرصد في بغداد ومكاتبها في المحافظات بأداء مهمتها في متابعة ورصد الاجراءات التي تقوم بها الحكومة لمواجهة خطر مرض كوفيد 19 الذي يسببه فيروس كورونا المستجد ، ومدى الالتزام بمقررات اللجنة العليا للصحة والسلامة الوطنية لمواجهة مرض كوفيد 19 والتي تشكلت بموجب القرار (79) لسنة 2020 برئاسة السيد رئيس مجلس الوزراء ، وكذلك متابعة مدى تنفيذ قرارات خلية الازمة المشكلة في المحافظات، فقد أجرت الفرق التابعة للمفوضية زيارات للمؤسسات الصحية والامنية ومراكز الاحتجاز ودور الدولة مثل (دور المسنين ،الايتام ، ذوي الاحتياجات الخاصة) والمؤسسات الخدمية والمنافذ الحدودية والمطارات ومداخل المدن وكذلك الاماكن العامة والمؤسسات الحكومية واماكن العبادة والاسواق ومراكز التسوق ومواقع اخرى وقد اخذت المفوضية بنظر الاعتبار اجراءات خلية الازمة في إتباع الاجراءات الوقائية ، فقد اوعزت المفوضية الى فرقها الراصدة في تطبيق القرارات والالتزام بمبادئ الرصد المعتمدة دولياً بعدم حدوث ضرر للفرق الرصدية والفئات المستهدفة واتباع الطرق البديلة لأداء المهمات ، وبعد قرار الحظر الجزئي في 2020/4/21 ، قررت المفوضية

استئناف العمل الميداني بصورة موسعة مع الالتزام بالإجراءات الوقائية والإستمرار بالرصد المناطقي وتقييم الحق بالصحة وعناصره والحقوق الأخرى ، كما اعتمدت إستمارة التحقق التي اطلقتها المفوضية منذ بداية الازمة والتي تم تضمينها في التقرير الاول في 2020/4/8 المتضمنة (25) فقرة تم اختيارها من قبل فريق مختص في المفوضية ليتم العمل عليها من قبل فرق الرصد الميداني بهدف تقييم مستوى الاستجابة من قبل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ، كما اطلقت المفوضية مبادرة انسانية من خلال انشاء صندوق التكافل الاجتماعي كتبرعات من الملاكات العاملة في المفوضية وتنفيذ عدد من الحملات الاغاثية للعوائل المتعففة والتي تقع تحت مستوى خط الفقر ومخيمات النزوح وشرائح اجتماعية اخرى وقد شملت جميع المحافظات استثناء اقليم كردستان ، وبخصوص نشر ثقافة حقوق الانسان والحق بالصحة نفذت المفوضية عدد من النشاطات التوعوية من خلال النشر في الموقع الرسمي للمفوضية وطبع البوسترات والمنشورات ، وتم التنسيق مع المنظمات غير الحكومية استناداً الى الولاية القانونية للمفوضية المشاركة والاسناد لعمل تلك المنظمات لتنفيذ برامجها الانسانية والاغاثية . وتم مشاركة جميع المؤشرات بين اعضاء مجلس المفوضين ومدراء الاقسام الفنية ومكاتبها في المحافظات للوقوف على التحديات التي تواجه العمل وتقديم رؤية واضحة بما ينسجم مع مهام ودور المفوضية المنصوص عليها في القانون رقم (53) لسنة 2008 المعدل وعمل المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان .

سادسا- المؤشرات الرصدية لفرق المفوضية:

✚ مدى الإلتزام بقرار حظر التجوال

بتأريخ 2020 /4/21 قررت خلية الازمة فرض حظر التجوال الجزئي في جميع محافظات العراق عدا إقليم كردستان من الساعة السادسة صباحاً لغاية الساعة السابعة مساءً" وعليه تم رفع السواتر الترابية والكونكريتية ، الأمر الذي أعطى فرصة للمواطن في حرية التنقل وتلبية الاحتياجات الأساسية, كما تم صدور قرار استئناف الدوام الرسمي في المؤسسات بنسبة 25% كحد اعلى مسموح من التواجد ، كما عيد فتح المحال التجارية والخدمية ، الامر الذي ادى الى وجود ازدحامات كبيرة في بعض الشوارع والأسواق حيث تزامن قرار الحظر الجزئي مع شهر رمضان ، فلقد أشرت المفوضية عدة خروقات من قبل المواطن بعدم الإمتثال لتطبيق القرار في كافة المحافظات, ففي محافظة بغداد استمر ما تم تأشيريه سابقا في عدم الإلتزام مثل مناطق (الحرية ، بغداد الجديد ، الشعلة ، مدينة الصدر ، البياع ، حي العامل) وكذلك محافظة الديوانية في مناطق مثل (النهضة والجمهورية) ومحافظة بابل, مثل احياء (الاساتذة ، التاجية ومنطقة الحكاية ومنطقة ابراهيم الخليل) وكذلك محافظة نينوى (حي الشهداء ، حي الانتصار ،حي الجوسق ، الكرامة ، حي الاعلام ، الزنجلي) ومناطق اخرى من المحافظات والاقضية والنواحي ، كما تأشّر عودة التظاهرات في محافظتي بغداد (ساحة التحرير) ومحافظة ذي قار, حيث سجل قضاء الرفاعي خروج تظاهرات وحدوث أعمال شغب وإطلاق الرصاص الحي لتفريق المتظاهرين ما أدى إلى وقوع عدد من الجرحى ، كما اشرت فرق المفوضية عدم الإلتزام من قبل اصحاب المركبات في أغلب المحافظات, ففي محافظة الديوانية تحديداً قضاء (آل بدير) لم يلتزم اصحاب المركبات (تكسي,باص) بالعدد المسموح من الركاب الذي تم تحديده حسب مقررات خلية الازمة وكذلك محافظة بغداد (مركز قضاء ابي غريب), في الوقت ذاته أشرت المفوضية وجود تراجع في التزام في بعض المناطق في بغداد التي كانت تشهد التزام في الفترة السابقة مثل منطقة (حي الجامعة ، المنصور، اليرموك) ، ومن خلال المتابعة فان المفوضية تاشر لديها استمرار المواطنين بعدم الإلتزام بقرار الحظر الجزئي في اغلب المحافظات مع ارتفاع عدد الاصابات الامر الذي دفع خلية الازمة لاصدار قرار للعمل بنظام الفردي والزوجي لاصحاب المركبات واستثناء الفئات التي

تم أستثنائها وفق قرار خلية الازمة وذلك من اجل الحد من التجمعات والكثافة السكانية الا أن المفوضية اشرت عدم التزام المواطنين بالقرار وايقاف العمل به في بعض المحافظات مثل النجف ، واسط ، البصرة ، بالإضافة الى عدم التزام الاقضية والنواحي بشكل ملحوظ , ومن وجهة نظر المفوضية فان هذا القرار لا يحمل اي وجه علمي لتطبيق نظرية التباعد الاجتماعي المطلوبة, كما رصدت المفوضية غلق المناطق خلال الحظر الكلي ليومي الجمعة والسبت ففي محافظة بغداد وتحديداً في مدينة الصدر يتم غلقها من قبل القوات الامنية لتقييد حركة المواطنين انسجاماً مع قرار الحظر الكلي ، وقد اشرت المفوضية تفاوت في قرارات خلية الازمة بين المحافظات في تحديد ايام الحظر الكلي مثل المحافظات (كربلاء ، ديالى) حيث تم تحديد الايام (الخميس ، والجمعة , والسبت) وشهدت محافظة ميسان اعادة فتح ساحات كرة القدم مع تحديد اوقات معينة من الساعة السادسة مساءً لغاية الساعة التاسعة مساءً.

التعفير المستمر للمناطق

اشرت المفوضية وجود تفاوت في عمل مديريات الدفاع المدني ودوائر الصحة والبيئة والجهات الحكومية الاخرى الساندة مثل هيئة الحشد الشعبي والعتبات الدينية في عملية التعفير حيث سجلت بعض المحافظات تراجع في عملية التعفير واعتمادها على الجهود الشخصية ومنظمات المجتمع المدني ، كما تم تاثير انحسار عملها على المناطق التي تظهر فيها حالات اصابة مثل (بغداد ، البصرة ، كركوك ، نينوى) واستنادا الى الولاية القانونية للمفوضية للعمل والتنسيق مع منظمات المجتمع المدني قامت المفوضية بالتنسيق مع بعض المنظمات في محافظة بغداد لتعفير قسم تاهيل الفتيان المحكومين ودار ملاحظة بغداد قسم الموقوفين في منطقة الطوبجي التابعين إلى وزارة العدل دائرة اصلاح الأحداث, و قامت المنظمات بتعفير قاعات الإيداع والإدارة و شعبة الطبابة وكافة المرافق التابعة للقسمين ، كما اشرت المفوضية في محافظة نينوى وجود لـ(8) مناطق حرمت من الاجراءات الوقائية و عملية التعفير وهي (حي القادسية ، المشراق ، الاعلام ، الكندي الشهداء ، دوميز ، الجوسق ، الانتصار) وهذه مناطق شعبية ومكتظة بالسكان ،بينما شهدت محافظات اخرى استمرار التعفير والتعقيم بشكل مستمر من قبل مديريات الدفاع المدني والصحة والبيئة والجهات الساندة الاخرى وقد سجلت محافظة الديوانية خلال الفترة الزمنية للتقرير مدار البحث (295) موقع تعفير, ومحافظة ذي قار شمول الاقضية في عملية التعفير مثل (قضاء الرفاعي ، وقلعة سكر) بالإضافة الى الاستمرار في تعفير المؤسسات الحكومية التي تشهد مراجعين مثل دائرة التقاعد والمستشفيات ووتعفير المناطق السكنية (العشوائيات) ، وهذا مؤشر جيد ، الا ان المفوضية اشرت ضعف الجهد الحكومي بهذا الجانب وتفاوت الاستجابة بين المحافظات ويعد ذلك تمييز ، كما اشرت ضعف عمل وزارة الهجرة والمهجرين وخاصة التنسيق مع الجهات الحكومية في التعفير المستمر لمخيمات النزوح في كافة المحافظات .

توفير المواد الغذائية والأدوية في الصيدليات ومراقبة (اسعارها)

اشرت المفوضية ارتفاعا لاسعار المواد الغذائية خلال شهر رمضان واستقرارها خلال شهر ايار ورغم ان قرار الحظر الجزئي ، اتاحة للمواطن حرية الحركة و امكانية الحصول على المواد الغذائية والاحتياجات الاخرى وتراجع دور الرقابة من الجهات المختصة في مجال مراقبة الاسواق المحلية في بعض المحافظات، كما تم تأشير توفير المواد الغذائية من قبل وزارة التجارفي بعض المناطق من محافظة بغداد وفق مفردات البطاقة التموينية ، وتشيد المفوضية بدور فرق التفتيش على المحلات للتحري عن المواد الغذائية التالفة ومن هذه المحافظات :-

أ- محافظة الديوانية: في بعض الاقضية مثل الحمزة والشامية تم ضبط كميات كبيرة من اللحوم والمواد الغذائية منتهية الصلاحية ومادة الطحين المستخدمة في عدد من المخابز والافران غير صالحة للاستهلاك البشري حيث تم اتلاف اللحوم المذبوحة خارج المجازر وغير صالحة للاستهلاك البشري حرقاً ومصادرة واتلاف المواد الغذائية ومادة الطحين والماش منتهية الصلاحية , تم ضبط معمل لصناعة المعجنات مخالف للشروط الصحية ويستخدم مادة الطحين التالفة وتم اتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة بحق مالكي المعمل, كما اشرت فرق الرقابة الصحية في المحافظة على الصيدليات انه تم ضبط (9) صيدليات مخالفة لقيامها ببيع ادوية منتهية الصلاحية ورفع اسعارها, حيث تم اتخاذ الاجراءات القانونية بحق اصحابها .

ب- محافظة ذي قار: تحديداً في اسواق قضاء الاصلاح قامت فرق الرقابة الصحية في قطاع سيد دخيل بحملة تفتيشية في اسواق قضاء الاصلاح بالتنسيق مع وحدات تعزيز الصحة والامراض الانتقالية والوحدات الساندة، حيث ضبطت خلال الحملة الميدانية مواد منتهية الصلاحية وتم اتلافها حسب الضوابط بموجب محضر اتلاف رسمي،

ت- صلاح الدين: قضاء سامراء اتلاف كمية من المواد الغذائية غير صالحة، الامر الذي يستوجب تفعيل دور الرقابة الصحية على جميع المحلات لما لها من تأثير على حياة المواطن ،

ث- محافظة الانبار: قامت دائرة صحة الانبار وبالتعاون مع جهاز الأمن الوطني في المحافظة بضبط سيارة نوع كيا تحمل 380 لتر من العصائر المتنوعة لا تحمل علامة تجارية ولا تاريخ إنتاج أو انتهاء حيث تم على الفور إتلاف تلك العصائر طبقاً لقانون 89 لسنة 1981.

اما بخصوص الادوية والمستلزمات الطبية فقد اشرت المفوضية استمرار ارتفاع الاسعار بالنسبة للمستلزمات الوقائية وعدم توافرها في بعض الصيدليات (الكمامات ، الكفوف ، المواد المعقمة) مما يستوجب توفيرها وباسعار مقبولة لمعالجة النقص الحاصل, كما انه من الضروري دعم الصناعة المحلية ومراقبتها ايضا للتأكد من الجودة.

كما رصدت فرق المفوضية ضعف الجانب الرقابي حيث تم تأشير ارتفاع طفيف في اسعار الادوية وبشكل خاص ادوية الامراض المزمنة والامراض المناعية مع قلة توفرها ، حيث تبدي المفوضية قلقها من ضعف الاجراءات الرقابية على الاسواق المحلية في بعض المحافظات لوجود كميات من المواد التالفة والغير صالحة للاستخدام البشري وكذلك ضعف دور نقابة الصيادلة في مراقبة عمل الصيدليات سواء كان على مستوى ارتفاع اسعارها او انتهاء مدة استخدامها وهذا قد يعرض حياة المواطنين الى الخطر .

🚦 توزيع المواد الغذائية او المساعدات الانسانية

اشرت المفوضية استمرار توزيع مواد المساعدات الانسانية من قبل بعض الجهات والمنظمات غير الحكومية الا انه لايزال دور الجانب الحكومي بشكل عام ضعيف في هذا المجال قياساً مع تردي الاوضاع الاقتصادية للعوائل من ذوي الدخل المحدود او الاجور اليومية في ظل الحظر الصحي. و كان للمفوضية دور في الجانب الإغاثي من خلال تبرع ملاكاتها وانشاء صندوق التكافل الاجتماعي, و استناداً الى الولاية القانونية والتنسيق والتعاون مع منظمات المجتمع المدني، تم اغاثة عدد من الشرائح الاجتماعية في محافظة بغداد, حيث كانت هنالك العديد من المبادرات الانسانية مثل تقديم المعونة لعوائل العجور وبالتعاون بين المفوضية و(حملة "صحتك" اهم) التي تضم مجموعة من منظمات المجتمع المدني المحلية وتوزيع ما يقارب (130) سلة غذائية لهم, و استهداف منطقة (ام الجدائل) والتي تعتبر ضمن مناطق الطمر الصحي مستهدفة (70) عائلة وكذلك العوائل المتضررة في شمال بغداد (قرى العناز ، العبيد ، والهيبي) حيث تم توزيع (120) سلة غذائية ومواد عينية، كما تم تنفيذ حملة في منطقة حي العامل بما يقارب (50) عائلة وفي

منطقة الحبيبية ما يقارب (50) عائلة كما اشترت المفوضية بعض المبادرات, مثل دور دائرة المنظمات غير الحكومية في تلبية الاستجابة الانسانية في مجال الاغاثة من خلال الحملة التي اطلقتها لدعم المتضررين من جانحة كوفيد19 المستجد بتاريخ 2020/3/22 حيث تم دعوة المنظمات للمشاركة ودعم المجتمع بالامكانيات المتوفرة مع استعداد الدائرة لتقديم الدعم لتلك الحملات بما لايتعارض العمل والتعليمات الصادرة من خلية الازمة , فقد سجلت دائرة المنظمات حسب تصريح مدير عام الدائرة حول التقرير السابع الخاص (بالحملة الوطنية للمنظمات غير حكومية والفرق التطوعية لمواجهة اثار فيروس كورونا) للفترة من 22/اذار لغاية 27/5/2020 تم تنفيذ (7190) حملة بمشاركة (764) منظمة بواقع (18) محافظة مستهدفاً (2,824,936) شملت قضاء نواحي واحياء سكنية والمؤمل استمرار نشاطاتها لحين اعلان خاليا من اية اصابة , كما طالب السيد مدير عام دائرة المنظمات غير الحكومية بعثة الامم المتحدة في العراق بشمول المنظمات المحلية بالمنح الخاصة لمواجهة فيروس كورونا وذلك للدور الخجول للمنظمات الدولية العاملة في العراق , كما قامت الشركة العامة للبريد والتوفير التابعة لوزارة الاتصالات منذ بداية أزمة انتشار فيروس كورونا وبتفويض من قبل الأمانة العامة لمجلس الوزراء بإيصال وتوزيع سلات غذائية مجهزة بأفضل التجهيزات وتتكون السلّة من (١٤) مادة غذائية جُهزت عن طريق تبرعات بعض المصارف والشركات وميسوري الحال , حيث تم استهداف (٢٥٠٠) عائلة في محافظة بغداد فقط , ولم يتم تغطية المحافظات الاخرى من العراق , كما خصصت الشركة خط ساخن مجاني بالرقم (٥٥١٢) على مدار ٢٤ ساعة , وكذلك قيام دائرة الهجرة والمهجرين في المحافظة بتوزيع عدد من المساعدات الانسانية شملت (9286) عائلة بتوزيع السلّات الغذائية والصحية للفترة من (1 ولغاية 30 نيسان) في عموم المحافظات, كما شهدت محافظة بابل وبالتعاون مع المفوضية تنفيذ العديد من حملات الاغاثة بالإضافة الى الجهات الحكومية مثل حملة تكسي بابل وحملات قيادة شرطة بابل اضافة الى دائرة شؤون العشائر, وكذلك في محافظة ذي قار التي شملت عددا من الاقضية (الشطرة , سيد دخيل , قضاء الناصرية) وشملت دور المسنين في قضاء الناصرية من قبل عدد من الفرق التطوعية وقد بلغ عدد السلّات التي تم توزيعها (2650) سلّة غذائية , وتشيد المفوضية بدور الكنائس والمعابد الخاصة بالاقليات ورؤساء الطوائف الدينية في تقديم المساعدات الانسانية والسلّات الغذائية الى العديد من العوائل المتعففة بغض النظر عن الانتماء الديني للمتلقين لاسيما في محافظات (بغداد , ونيوى, والبصرة و سهل نينوى وكركوك ف) وتوجيههم طوائفهم بضرورة الالتزام بتعليمات خلية الازمة وبثهم الطقوس الدينية والصلوات عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي لمنع حدوث التجمعات داخل دور العبادة .

الالتزام بالاجراءات الوقائية (الجهات الامنية والساندة والمواطنين واصحاب المحال)

أشرت المفوضية مع اعلان خلية الازمة بقرار الحظر الجزئي استمرار المواطنين واصحاب المحلات وبعض من الاجهزة الامنية بعدم الالتزام بالاجراءات الوقائية الخاصة بقرارات خلية الازمة ومنظمة الصحة العالمية المتمثلة بالتعقيم المستمر ولبس الكمامات والكفوف واجراءات التباعد الاجتماعي في كافة المحافظات, والتي ادت الى ارتفاع عدد الاصابات في بعض المحافظات , اذا تجد المفوضية ضرورة التزام المواطنين وتشديد الاجراءات من قبل القوات الامنية وشرطة المرور في محاسبة المخالفين وتطبيق الاجراءات القانونية بحقهم مع مراعاة التزام جهات انفاذ القانون بمعايير حقوق الانسان في تنفيذ العقوبات مع توفير المستلزمات الطبية بشكل مجاني للعوائل المتعففة وباسعار مقبولة في الاسواق.

التجمعات و الالتزام بالتباعد الاجتماعي بين الاشخاص

اشرت المفوضية مع قرار الحظر الجزئي استمرار عدم التزام المواطنين بتعليمات خلية الازمة في منع التجمعات وتطبيق معايير التباعد، فقد سجلت المفوضية خروقات من قبل المواطنين في كافة المحافظات بوجود تجمعات لمجاميع من الفئات العمرية الشباب والاطفال في الازقة، كما تم تاشرو وجود زخم كبير امام المطاعم ومحلات بيع الاغذية دون وضع المسافة المقررة في التباعد الاجتماعي فيما بينهم بالاضافة الى عدم الالتزام بالاجراءات الوقائية بارتداء الكمامات والكفوف، كما تاشرو وجود اكتظاظ في الاسواق الكبيرة (الجملة)، وشهدت بعض المحافظات اقامة التجمعات الاجتماعية على سبيل المثال مجالس العزاء والافراح داخل الدور السكنية في المحافظات (ديالى، ذي قار، الديوانية، المثنى، البصرة، نينوى) كما اشرت في (محافظة ذي قار) اقامة مجالس الوعظ والتجمعات الرمضانية في بعض الاقضية والنواحي، كما لوحظ ايضا عودة التجمع في ساحات التظاهرات وكذلك الوقفات الاحتجاجية في كل من محافظتي بغداد وذي قار، واشرت المفوضية بعد تطبيق قرار الحظر الجزئي وجود اكتظاظ للمواطنين عند مراجعة الدوائر الحكومية وبصورة خاصة دائرة التقاعد العامة والدوائر الخدمية الاخرى كما تاشرو ضعف التنسيق في عملية انسيابية دخول المواطنين او اتخاذ اجراءات بديلة للحضور الجسدي للمواطن، وتم تاشير تجمع المواطنين من المتقاعدين عند المصارف الحكومية ومكاتب الصيرفة بسبب تأخر تسليم الرواتب التقاعدية، وتجمهر المواطنين الراغبين بالتقديم على المنحة المقدمة من قبل الحكومة امام مكاتب الاستنساخ والمكاتب، كما اشرت المفوضية في محافظة بغداد منطقة الكاظمية وجود تجمعات امام محكمه الكاظميه وكذلك محافظة بابل في دائرة رعاية ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة وعدم الالتزام بالتباعد فيما بينهم، كما اشرت المفوضية قيام المواطنين بأداء مناسك الزيارة في الصحن الكاظمي مع استمرار اغلاق المرقد الطاهر على الرغم من قلة الاعداد الا انه يعد خرق لتعليمات حظر التجمعات، وتاشير وجود تجمعات من قبل بعض الشباب في الشوارع لمزاولة نشاطات ترفيهية مثل (لعبة المحيبس) وعدم الالتزام بالاجراءات الوقائية والتباعد الاجتماعي، كما ان المفوضية تتحفظ على قرار مديرية المرور العامة بتطبيق نظام الفردي والزوجي في سير المركبات لما له من اثار على عدم الالتزام بالتباعد الاجتماعي وبصورة خاصة في وسائط النقل العام كما ان القرار لم يتم تطبيقه في بعض المحافظات مما خلق نوع من التمييز، وبشكل عام اشرت المفوضية عدم التزام المواطنين بالتباعد الاجتماعي مما ادى ذلك الى ارتفاع كبير في عدد الاصابات وانتشار الفيروس بين المواطنين بشكل سريع الامر الذي يستوجب اتخاذ اجراءات سريعة من قبل خلية الازمة في معالجة التجمعات وتكثيف الجهد في مراقبة المخالفين وبصورة خاصة التجمعات او النشاطات الاجتماعية والترفيهية والرياضية.

التعامل مع جثث وفيات كوفيد 19 (اجراءات الدفن)

اشرت المفوضية وعلى الرغم من اتخاذ اجراءات من قبل الحكومة بتخصيص قطع اراضي في المحافظات لغرض دفن موتى فيروس كورونا، وعدم تسليم الجثة للاهل لئتم دفنها من قبل الجهات المختصة وضمن المعايير الدولية الخاصة بالتعامل مع وفيات الاوبئة، حيث تم تخصيص مقبرة (وادي السلام في محافظة النجف الاشرف)، واستمرار الجهود المبذولة من قبل بعض تشكيلات الحشد الشعبي في دفن الموتى، واداء بعض الزيارات تكريماً لهم، حيث ان هذا الدعم يساهم بشكل كبير في الحد من الوصمة الاجتماعية تجاه المصابين والمتوفين بفيروس كورونا. كما ان المفوضية قد استلمت مناشدة من مجلس رؤساء الطوائف المسيحية في العراق، حول دفن ثلاثة اشخاص مسيحيين اصابو بمرض كوفيد 19 في المقبرة المخصصة في (وادي السلام) في محافظة النجف الاشرف، معترضين على طريقة الدفن كونه

يتعارض مع تعاليم الديانة المسيحية وشعائرها ، وعليه فاتحت المفوضية اللجنة العليا للصحة والسلامة لمكافحة جائحة كوفيد 19 لغرض معالجة الموضوع وايجاد بدائل في تخصيص قطعة ارض خاصة بموتى الديانات الاخرى غير المسلمة لضمان حرمتهم في ممارسة شعائرتهم وطقوسهم الدينية ومراعاة خصوصية الاديان في دفن الموتى و بما لا يتنافى مع التعليمات الصادرة من خلية الازمة ومنظمة الصحة العالمية بهذا الشأن .

✚ معاقبة المخالفين لحظر التجوال وتعليمات الجهات المختصة

اشرت المفوضية وجود اجراءات من قبل الاجهزة الامنية بمعاقبة المخالفين لقرار حظر التجول الجزئي الصادر من قبل خلية الازمة وتتمثل الاجراءات العقابية بالغرامات المالية وحجز المركبات وحجز المخالفين وبالية قانونية من خلال محاكم الاستئناف حيث تصدرالقرارات من قاضي المحكمة وفق احكام المادة (240) من قانون العقوبات العراقي رقم (111) لسنة 1969 ومن ثم يتم إخلاء سبيلهم مقابل تعهدهم بعدم تكرار تلك المخالفات، كما واشرت المفوضية ارتفاع عدد المخالفات على الرغم من رفع الحظر الكلي الذي بموجبه تم تحديد ساعات لرفع الحظر مع التشديد على الالتزام باجراءات الوقاية الصحية وفرض غرامات بحق المخالفين، وعلى الرغم من ان تلك الاجراءات تؤشر ضعفا في عمل الجهات الامنية في بعض المناطق، وبسبب عدم التزام المواطن بحظر التجوال وضعف الاجراءات الامنية انعكس ذلك بصورة سلبية على انتشار الفيروس وارتفاع عدد الاصابة بفيروس كوفيد 19، كما اشرت المفوضية وجود اجراءات اتخذتها مديرية شرطة ذي قار في مختلف الاقضية والنواحي، من خلال متابعة المخالفين وتعقب المطلوبين قضائيا ، كما اشرت المفوضية ضعف الاجراءات بعدم الالتزام بقرار مديرية المرور العامة الخاص بنظام الفردي والزوجي للمركبات وعدم تطبيقه في بعض المحافظات، كما اشرت المفوضية وجود بعض الممارسات الفردية من قبل قوات انفاذ القانون في معاقبة المخالفين ففي محافظة بغداد تم الاعتداء على صاحب محل في اسواق غذائية في منطقة البتاويين بحجة مخالفته لحظر التجوال، والتشهير به عبر وسائل التواصل الاجتماعي وحلق الراس واستخدام العنف دون اتخاذ الاجراءات القانونية الاصولية بذلك وقد استنكرت المفوضية هذه الممارسات ضد المواطن واحالت الموضوع الى الادعاء العام كونه انتهاكا لحقوق الانسان واستخدام الاجراءات التعسفية دون اللجوء للقضاء في محاسبة المخالفين.

✚ ملف العراقيين العالقين خارج العراق

اشرت المفوضية عودة عدد من المواطنين العالقين في الدول واتخاذ وزارتي الخارجية و النقل وسلطة الطيران المدني وشركة الخطوط الجوية العراقية اجراءات تسهيل عودة العراقيين وكذلك صدور قرار يسمح للعراقيين ممن يحملون الاقامة خارج العراق او ممن لديهم جنسيات اخرى بمغادرة العراق مع وضع شرط بعدم العودة لحين انتهاء ازمة كورونا، كما اشرت المفوضية استمرار وزارة الخارجية بالاعلان عن الرحلات الى العراق في الموقع الرسمي لها كما تم نقل جثامين مواطنين عراقيين في لبنان من خلال التنسيق مع الخطوط الجوية اللبنانية، وقد اعلنت سلطة الطيران المدني عبر موقعها الرسمي بجلاء العراقيين العالقين في الدول حيث بلغ عددهم (20557) مواطن في (21) دولة بواقع (117) رحلة جوية نفذت على النواقل الوطنية في البلاد لغاية 2020/5/31 كما صرحت وزارة الخارجية في وقت سابق على اجلاء المواطنين العالقين بتيسر ثلاث رحلات برية استثنائية من دولة الاردن والكويت ، كما اشرت المفوضية بعدم التزام بعض العائدين، ففي محافظة (بغداد) في منطقة الداودي تم تسجيل اصابة من العائدين الامر مع اصابة افراد العائلة الخمسة الاخرين وذلك لضعف الاجراء في مطار بغداد الدولي في حجر المصابين او متابعة الفرق الصحية للحجر المنزلي وفي (محافظة صلاح الدين) قام احد المواطنين العائدين وهو من اهالي منطقة

السعود او بني سعد في قضاء بلد بخرق الحجر المنزلي وحضورتجمع على الرغم من علمه انه مصاب الامر الذي ادى عزل المنطقة بالكامل واعتبار الاهالي جميعهم ملامسين، وتشديد المفوضية بالاجراءات الاحترازية التي قامت بها الجهات المختصة في (محافظة ذي قار) من خلال المتابعة لجميع العائدين سواء كانوا في مركز المدينة او في الاقضية والنواحي و اجراء المسوحات الطبية وعزل الملامسين واخذ التعهد بالحجز المنزلي لمدة (14) يوم كما ان هنالك متابعة من قبل الفرق الصحية وبالتعاون مع الجهات الامنية لتسهيل مهماتهم ، فقد تم تسجيل اصابتين بين العائدين من دولة الهند ، واشرت محافظة كركوك مغادرة اكثر من (100) مواطن من اصل (200) من احدى اماكن الحجر الصحي لعدم وجود حالة اشتباه بالاضافة الى قيام دائرة صحة كركوك بتخصيص اماكن اخرى لحجز الوافدين وتتهيئتها ، كما اشرت المفوضية من خلال رصدنا الاعلامي لما تم بثه عبر قناة الشرقية نيوز في برنامج الجمهورية السادسة ليوم 2020/4/25 حول موضوع خروقات الخطوط العراقية وسلطة الطيران المدني في مضاعفة اسعار التذاكر للعراقيين العالقين في الخارج وابتزاز الجالية العراقية في روسيا من قبل مكتب الخطوط الجوية العراقية هناك واجبارهم على قطع تذاكر جديدة بمبالغ عالية جدا وتهديدهم بعدم العودة ، مما ادى بالمواطنين لتقديم شكوى الى السفارة العراقية لغرض معالجة الموضوع ، كما رفضت سلطة الطيران المدني تبرع شركة فلاي دبي في نقل (150) عراقي من العالقين في لندن مجاناً لاسيما من بينهم جرحى عراقيين كانوا يتلقون العلاج في لندن والذي كان من الممكن ان يساهم في تخفيف كاهل المواطن من اجور التذكرة وقد تم اجبارهم على العودة عن طريق شركة الخطوط الجوية العراقية حصراً، وكذلك التعامل غير الانساني في نقل المعتمرين العالقين في المملكة العربية السعودية وتحملهم معاناة السفر عن طريق مطار دبي ومن ثم الى مطار اربيل والنقل عن طريق البر حسب المحافظة ، الامر الذي استوجب على المفوضية اتخاذ اجراء مفاتحة الجهات القضائية لغرض التحقق كونه انتهاكا لحقوق الانسان ، وقد اشرت المفوضية على الرغم من قيام وزارة الخارجية بتسيير عدد من الرحلات الا انها غير كافية مع وجود عدد كبير من العراقيين العالقين في الخارج الراغبين بالعودة لذا توصي المفوضية باجلائهم والتشديد على دور السفارات العراقية في الخارج بالتعاون مع العراقيين.

✚ قرارات تخص رحلات الطيران الاستثنائية

من خلال المتابعة لهذا الملف تبين ان هنالك اربع قرارات اتخذت بخصوص الرحلات كاجراءات للحد من انتشار المرض وكالاتي:

- القرار الاول: ايقاف الرحلات الجوية الداخلية والخارجية بسبب تداعيات الازمة ابتداءً من 3/17 ولغاية 3/24 من العام الحالي.
- القرار الثاني : ايقاف جميع رحلات الناقل الوطني الاستثنائية لجميع القطاعات الخارجية بتاريخ 202/4/2
- القرار الثالث: استئناف الرحلات الاستثنائية الى القطاعات الخارجية ابتداءً من يوم السبت الموافق 2020/4/11.
- القرار الرابع : تعليق الرحلات الداخلية والخارجية والاستثنائية الخاصة باجلاء العراقيين العالقين في خارج العراق اعتباراً من يوم 2020/5/31 لغاية 2020/6/6 وتستثنى من ذلك رحلات الطوارئ والايلاء الطبي ورحلات الشحن الجوي والطائرات العابرة للاجواء العراقية.
- اشرت المفوضية وجود خرق من قبل مدير مطار بغداد استناداً الى صدور قرار وزير النقل العراقي باعفائه وتعيين بديلا عنه بتاريخ 2020/4/15 اثر مخالفته لشروط السفر والسماح لثلاثة مسافرين بالصعود على متن طائرة الخطوط الجوية المتوجهة الى مطار الملكة علياء في الأردن والتي سيرت

خصيصاً لاعادة العراقيين العالقين هناك وقد وجه الوزير بتشكيل لجنة تحقيقية بشأن المقصرين والوقوف على حيثيات الموضوع،

وتؤكد المفوضية على سلطة الطيران المدني وشركة الخطوط الجوية العراقية الامتثال الى التعليمات والارشادات الصادرة من منظمة الصحة العالمية بخصوص اتباع الاجراءات الوقائية في السفر لضمان سلامة الوافدين وطاقم الطيران .

التضارب والازدواجية بين خلية الازمة المركزية و خلايا الازمة المشكلة في الحكومات المحلية بالمحافظات

اشرت المفوضية وجود ضعف في استجابة المؤسسات الحكومية لمواجهة الوباء بسبب ازدواجية و تناقض القرارات الصادرة من خلية الازمة المركزية في الحكومة الاتحادية وبين ما يتم صدوره من قرارات خلية الازمة المشكلة في الحكومات المحلية في بعض المحافظات فقد تم تأشير سوء تخطيط بسبب تعدد الادارات بالمركز وكثرة القرارات دون التزام المواطن، وعدم وجود تقييم لمدى الاستجابة، فعلى مستوى محافظة نينوى أثر الموضوع سلبا وادى الى عدم توفير الاحتياطات والمستلزمات الطبية وتوفير التخصيصات المالية للمؤسسات الصحية في المحافظات، لمواجهة التحديات، حيث تم الاعتماد على توفير أو شراء المستلزمات من خلال جمع التبرعات. رصدت المفوضية ايضا وجود ضعف بخصوص التشديد أو الحظر الشامل في المركز حيث يتم اصدار قرارات في المحافظات وفي نفس اليوم بتخفيف الاجراءات او بالعكس، وكذلك الإفراط في منح الاستثناءات لشرائح عدة في المجتمع، (مزارعين، موظفين... الخ) من قبل خلايا الازمة، بينما لاحظنا ان خلية الازمة في محافظة نينوى تمنع دخول العالقين في منافذ المحافظة البرية، على الرغم أنها سبق ووعدت بالسماح لهم، واستجابة لتوجيهات خلية الازمة الاتحادية، كما اشرت بعض المحافظات اتخاذ عدة قرارات متناقضة في نفس اليوم، فقد اشرت محافظة البصرة اتخاذ ثلاثة قرارات لنفس الموضوع خلال اليوم الواحد وكذلك محافظة النجف الاشرف يتم اصدار القرارات ومن ثم التراجع و الغائه في نفس اليوم بسبب الضغوطات التي تفرض عليها، كما اشرت بعض المحافظات وجود خروقات في التباعد الاجتماعي حيث سجلت محافظتي ميسان والنجف وجود تهاون من قبل خلية الازمة في المحافظة في تطبيق القرارات واتخاذ الإجراءات من خلال السماح بفتح الملاعب الرياضية وفق اوقات محددة وكذلك قام السيد محافظ ميسان رئيس خلية الازمة بافتتاح كورنيش السراي ولم يتم اتباع إجراءات منع التجمعات ، اما محافظة النجف فقد تم السماح بفتح المطاعم والمسابع والحدائق والمحلات وبالاخص في فترة (عيد الفطر) ، وقد اشرت محافظة كربلاء وجود تضارب بالمواقف اليومية التي تنشرها وزارة الصحة والبيئة وبين دائرة صحة كربلاء ولأكثر من مرة تنفي دائرة صحة كربلاء ما يتم نشر من أخبار الوزارة ، اما بخصوص تطبيق قرار خلية الازمة المركزية بتطبيق نظام المرور الخاص بسير المركبات (الزوجي والفردي) تاشر عدم تطبيقه في بعض المحافظات وتوقف العمل به مثل (النجف الاشرف ، كربلاء ، ديالى ، ميسان).

برامج التوعية

اشرت المفوضية استمرار برامج التوعية المختلفة المسموعة والمرئية والمطبوعة وكذلك دور الجهات الحكومية والصحية ومنظمات المجتمع المدني ورجال الدين في نشر الوعي بالمجتمع وبعض المنظمات الدولية مثل جمعية الهلال الاحمر، كما تم تأشير قيام الفرق الصحية بتنفيذ حملات التوعية واجراء المسوحات الطبية للمناطق التي تظهر فيها اصابات الا أن هذه البرامج كانت بشكل متفاوت بين المحافظات

والمناطق حيث اشرت المفوضية ضعف تنفيذ البرامج على المستوى الوطني, فقد نفذت بشكل محدود وساهمت المفوضية وفق الولاية القانونية لها في نشر وتعزيز ثقافة حقوق الانسان في المجتمع من خلال تنفيذ عدد من النشاطات شملت مقاطع فيديو توعوية وتنقيفة على مواقع التواصل الاجتماعي تضمنت التزام الدولة تجاه الحق في الصحة وكذلك رسائل توعية حول مخاطر المرض والاشتراك بالحملات التي تخص التشجيع على عدم الخروج والالتزام بمقررات خلية الازمة ، كما تم توزيع عدد من المطويات والفلكسات، من خلال مكاتبها في المحافظات ، ومن النشاطات والمبادرات المجتمعية نفذت وزارة الداخلية المتمثلة بمديرية الاعلام والعلاقات ومفوضية حقوق الانسان من خلال مشاركة احد أعضاء مجلس المفوضين بتنفيذ حملة توعية في جانب الرصافة من محافظة بغداد جولة ميدانية لتوعية المجتمع بضرورة الالتزام بالحظر الصحي واستخدام الاجراءات الوقائية كالكمامات والكفوف كما شملت الحملة تعفير المناطق الشعبية التي تكثر فيها حالات الإصابة وعدم الالتزام بالحظر وقد شاركت جهات عديدة بدعم المبادره منها هيئة الحشد الشعبي ومديرية حماية الأسرة في وزارة الداخلية ولجنة العشائر والمشايخ الدينية في وزارة الداخلية وحضور لاعبين المنتخب العراقي السابقين الكابتن علي وهيب وكابتن سمير كاظم والكابتن قصي هاشم ، بالإضافة إلى مشاركة أعضاء مجلس المفوضين وبعض الملاكات في اللقاءات التلفزيونية و الندوات الحوارية الافتراضية حول التحديات التي تواجه الدولة نتيجة جائحة كوفيد 19، وكذلك تنفيذ برامج توعية في مخيمات النزوح كمخيم الجدة وحمام العليل في محافظة نينوى. وقد اشرت المفوضية على الرغم من وجود برامج التوعية والتنقيف بمخاطر الفيروس نجد عدم التزام المواطن العراقي بالاجراءات الوقائية مما ساهم بانتشار الفيروس بشكل كبير .

✚ مرضى التلاسيميا ومشاكل استلام الدم

اشرت المفوضية تفاوت الاجراءات المتخذة من قبل دوائر الصحة في المحافظات لتأمين الدم الخاص بمرضى التلاسيميا ، وقد اشرت استمرار التحديات التي تواجه المرضى والتي تم تأشيرها في التقارير السابقة للمفوضية بسبب النقص الحاصل في الدم والأدوية واكياس حفظ الدم ، حيث تاشرف في المحافظات (بغداد ، كركوك ، المثنى ، نينوى ، ميسان) وجود نقص كبير وان اغلب المراكز تعمل بما يقارب 50% من الحاجة الفعلية للمرضى مما شكل عائقاً كبيراً في تقديم الخدمة وتفاقم حالتهم الصحية كما سجلت محافظة المثنى حالتين وفاة خلال شهر اذار من مرضى التلاسيميا ويعد ذلك مصدر قلق من تزايد حالات الوفاة كونهم اكثر عرضة للإصابة بفيروس كورونا لنقص مناعتهم على الرغم من عدم تسجيل اي اصابة لديهم، كما تاشرف عدم التزام مرضى التلاسيميا اثناء مراجعتهم للمراكز التخصصية بالاجراءات الوقائية ، وقد بادرت المفوضية في محافظة الديوانية وبالتعاون مع بعض المنظمات المحلية بشراء بعض العلاجات الضرورية من الصيدليات وتوزيعها على بعض مرضى التلاسيميا ، كما اشرت المفوضية اتخاذ مديريات الصحة في المحافظات (الانبار ، بابل ، ذي قار ، واسط) بتوفير الادوية والدم و تشيد المفوضية بهذا الاجراء ، الا اننا نسجل تمييزاً في تقديم الخدمة بين المحافظات اما فيما يخص الواقع الاقتصادي لمرضى التلاسيميا فان المفوضية قد استقبلت مناشدة انسانية من مجموعة من المرضى طالبين شمولهم براتب الحماية الاجتماعية وادراجهم ضمن الفئات المشمولة كون اغلبهم تحت مستوى خط الفقر وباجة الى الارتقاء بالواقع الاقتصادي لهم.

✚ خطوات دوائر الصحة في التعامل مع مرضى السرطان والامراض المزمنة / تحديات المرضى

والمؤسسات

اشرت المفوضية ضعف استجابة وزارة الصحة والبيئة لتوفير الادوية والمستلزمات العلاجية لمرضى السرطان والامراض المزمنة واستمرار التحديات التي تواجههم في اغلب المحافظات كما اشرت ارتفاعا باسعار الادوية، ويعد ذلك انتهاكاً للحق في الصحة والحق في الحياة لما تم تأشيرها من عقبات تحول دون الحصول على الرعاية الصحية في اغلب المحافظات (بغداد ، الديوانية ، كركوك ، صلاح الدين ، المثنى ، البصرة، نينوى) حيث تأثرت هذه الشريحة بعدم توفر الادوية العلاجية وقلة تجهيزها مما يؤدي الى حرمان

عدد كبير من المرضى في الحصول على العلاج المخصص من قبل الدولة مما استوجب من المرضى شرائها من الصيدليات الاهلية الامر الذي حمل المرضى اعباء مالية كبيرة لارتفاع أسعارها في الصيدليات، ومع ان فتح حظر التجوال الكلي، اتاح للمريض الوصول الى مراكز السرطان التخصصية والبحث عن الادوية المفقودة في المستشفيات ، وقد اشرت محافظة نينوى وجود تحديات كبيرة في الحصول على الخدمة الطبية نتيجة تهالك البنى التحتية في مستشفى الاورام والطب النووي التخصصي وعدم وجود مساحة كافية وحرمان المرضى من العلاج (النووي والاشعاعي) كونه يحتاج الى اماكن خاصة وفق المؤشرات العلمية والطبية لانبعث اشعاعات اثناء العلاج ، كما تم تأشير وجود الاحتياج الى الجهاز المعالج الخطي مما يستوجب ارسال المرضى المصابين الى محافظة بغداد واقليم كوردستان لغرض تلقي العلاج ونتيجة الحظر تم حرمانهم من العلاج المخصص لهم. كما تم تأشير ان حصة محافظة نينوى من ادوية العلاج النووي تذهب الى باقي المحافظات بسبب عدم توفر البنى التحتية الملائمة لحفظها مع وجود نقص في الكتات الخاصة بالأجهزة المختبرية ، وخصوصا الخاصة بالغدة الدرقية حيث ان الحصة التي تسلم قليلة مع وجود نقص في بعض الادوية بسبب قلة التخصيص المالي الخاص بالمستشفى ، وان المفوضية تشعر بالقلق من عدم التزام الدولة في توافر البنى التحتية التخصيصية الملائمة التي تعد المعوق الاكبر الذي يساهم في حرمان المواطن من الخدمات العلاجية لاسيما ان محافظة نينوى قد تعرضت الى اشعاعات بسبب عمليات التحرير من داعش الارهابي والتي من الممكن ان تزيد من الحالات السرطانية ، وقد تدخلت المفوضية بمفاتيحة وزارة الصحة من اجل الضغط على منظمة (UNDP) للاسراع بإنشاء المستشفى التخصصي في المجمع الطبي في الجانب الايمن من مدينة الموصل ، كما اشرت المفوضية في وقت سابق وجود معوق في محافظة النجف لعطل في الجهاز الاشعاعي العلاجي الوحيد والمهم الخاص بمعالجة المصابين بالأورام السرطانية من المحافظة ومحافظات الفرات الاوسط، واستمرار العطل منذ شهرين دون ايجاد حلول بسبب حظر التجوال وعدم القدرة على نقل المواد الاحتياطية من خارج العراق مما ادى الى حرمان المرضى من محافظات الفرات الاوسط حيث يتم استقبال بشكل سنويا اكثر من ٢٥ الف مراجع و يسجل اكثر من ٢٠٠٠ حالة أورام جديدة ويعالج اكثر من ٢١ الف مصاب بعلاج كيميائي وأكثر من ٨٠٠ حالة مصابة بعلاج اشعاعي . كما اشرت المفوضية صعوبة التنقل بين المحافظات بسبب جائحة كوفيد19 لتلقي العلاج في المحافظات التي تتوافر فيها الخدمات الطبية والعلاجية ، كما تأشر وجود تمييز في تجهيز الادوية اللازمة بين المحافظات دون اخرى من قبل وزارة الصحة، كما تأشر في محافظة ذي قار استمرار انقطاع علاج (التايسكنا) (200) غم منذ عام لم يتم تجهيزه والذي يقدر حاجة الجرعات الشهرية للمرضى مايقارب (500) دولار وهنالك مايقارب(30) مريض في المحافظة يحتاج لهذا الدواء بصورة شهرية ، كما تأشر وجود نقص في جميع المحافظات في الادوية للامراض المزمنة باستثناء محافظة الانبار التي تم تجيزها مؤخراً ، اذا ان المفوضية تشعر بالقلق المتزايد بسبب عدم وجود خطة لدى وزارة الصحة لمعالجة الموضوع كون تاخر العلاج يعد حرمان المرضى من الخدمات الصحية والعلاجية وقد يعرض حياتهم للخطر.

📌 مؤشرات ازدياد أو تراجع معدلات الجريمة بسبب جائحة كورونا

اشرت المفوضية من خلال المتابعة والرصد القائم على المعلومات لتقييم مستوى معدلات الجريمة بسبب جائحة كورونا والاجراءات الوقائية التي اعلنت عنها خلية الازمة وما تلتها من قرارات للحفاظ على سلامة المواطن من فرض حظر التجوال الوقائي ، من خلال المؤشرات الرقمية المتوفرة لدينا واجراء المقارنة في بعض الجرائم خلال الاشهر الثلاثة الاولى من السنة ، لوحظ ان خلال فترة حظر التجوال انخفاض معدلات بعض الجرائم مثل (السرقه، سطوح مسلح، الخطف، التسليب، القتل)، كما شهدت بعض الجرائم ارتفاعا

ملحوظا ففي محافظة بغداد سجلت الجرائم الموجهة ضد الأجهزة الأمنية ارتفاعا حيث سجلت (٦) حالات اطلاق النار على الأجهزة الأمنية خلال الفترة من ٣/١٧ ولغاية ٢٠٢٠/٥/٥ في حين تم تسجيل (حالتين) منذ بداية العام لغاية تاريخ ٢٠٢٠/٣/١٧، كما تأسر من خلال متابعة المفوضية ارتفاع في حالات الانتحار وقد شهدت محافظة كركوك خلال خمسة اشهر (24) حالة انتحار وقد سجلت خلال شهر نيسان ارتفاع ملحوظ بسبب استمرار حظر التجوال والاثار المترتبة عليه علماً خلال عام 2019 كانت اكثر المحافظات تضرراً لتسجيلها (106) حالة، في حين شهدت محافظة ميسان ايضا (16) حالة خلال الاشهر الاربعه الاولى من العام الحالي ، وتزايد في حالات العنف الأسري، مع صعوبة وصول الضحية الى القضاء بسبب اجراءات حظر التجوال ، كما تأسر ضعف عمل مديريات حماية الاسرة في خلق وسيلة اتصال للمعنفين والاعلان عنها خلال فترة الحظر، مما تسبب حرمان العديد من النساء والاطفال من الحماية من العنف. وتشير المفوضية الى ان تزايد حالات العنف الاسري كانت بسبب الازمة الاقتصادية المتدنية لبعض الأسر خلال فترة الحظر وعدم وجود بدائل من قبل الدولة لمعالجة ذلك مما انعكس سلباً على الحالة الاجتماعية والنفسية ، في الوقت ذاته تأسر تزايد حالات الطلاق خارج المحكمة وصعوبة الوصول الى القضاء بسبب غلق المحاكم وعدم وجود بدائل دون التواصل الجسدي .

🚩 مؤشرات حول تحديات المفوضية في مراقبة مراكز الاحتجاز في ضل جائحة كوفيد 19

قررت خلية الازمة المشكلة بموجب الامر الديواني رقم (55) لسنة 2020 بفرض حظر التجوال الشامل بتاريخ 2005/3/17 كأجراء احترازي من قبل الحكومة ومن ضمنها تقييد الزيارات الميدانية الى مراكز الاحتجاز الذي يعتبر تحدي امام عمل الجهات الرقابية وصعوبة الوصول الى كافة المحتجزين او الاماكن الخاصة بالاحتجاز بالاضافة الى التعليمات الصادرة من قبل ادارة السجون واتخاذ الاجراءات الوقائية لمنع اللقاء بالموقوفين كأجراء احترازي لتلافي نقل العدوى ، مما يؤثر على اداء المهام وبصورة خاصة تثبيت حالات الانتهاكات في قضايا التعذيب التي يجب توثيقها حال وقوعها او سوء المعاملة ، ومن التحديات الاخرى لفرق الرصد وجود تفاوت في سياسة ادارة السجون في التعامل مع فرق الرصد في السماح في تنفيذ المهمات

لذا اعتمدت فرق المراقبة في المفوضية على عدة طرق دون التواصل الجسدي ولكن لاتعد اكثر فاعلية في عملية المراقبة والرصد لعدم امثالها لبعض المبادئ الاساسية في الرصد الا ان هناك ضرورة في ايجاد بدائل واجراء بعض الانشطة منها :-

- تلقي الشكاوى من الافراد والجماعات ومنظمات المجتمع المدني فمن خلال الخطوط الساخنة للمفوضية ومواقع التواصل الاجتماعي الرسمية للمفوضية يتم استقبال الشكاوى والمناشدات من ذوي الموقوفين او منظمات المجتمع المدني حول اي حالة انتهاك هنالك ، الا ان بعض المهام الرقابية كشكاوى التعذيب والمعاملة المهينة والحرمان من الحقوق لابد من الوصول الجسدي.
- بعد قرار خلية الازمة في منع الزيارات الموقوفين من قبل ذويهم واتخاذ بدائل من خلال السماح في استخدام وسائل الاتصال عن طريق الهاتف النقال اتاحة فرصة للموقوفين التواصل مع فرق المفوضية والاستفهام منهم عن واقع الاحتجاز وجمع المعلومات .
- الرصد الاعلامي للانتهاكات من خلال القنوات الفضائية والاذاعية ووسائل التواصل الاجتماعي واتخاذ الاجراء الملائم بصددها عن طريق المخاطبات الرسمية.
- الاعتماد على مصادر اخرى.

وبعد قرار رفع الحظر الكلي بتاريخ 2020 /4/21 تم استئناف الزيارات الميدانية مع الاخذ بنظر الاعتبار مبدأ عدم الضرر في ممارسة المراقبة والذي يعد من المبادئ الاساسية في عملية الرصد, وقد اقتصرت الزيارات الميدانية على مراقبة مدى تطبيق القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء القاعدة رقم (22) الخاصة بالخدمات الطبية ومراقبة مدى تطبيق التعليمات والاجراءات الوقائية من قبل الادارة والتعامل مع الموقوفين لمنع انتشار الفيروس, كما رصدت المفوضية مايلي:

- تعد مسألة الاكتظاظ في مراكز الاحتجاز مشكلة مستمرة وضعف اجراءات الحكومة في ظل جائحة كوفيد 19 والذي يعد من الامراض المعدية التي تشكل الخطر الاكبر على الاشخاص الذين يعيشون في مسافة قريبة من بعضهم البعض وسرعة انتشار الفيروس ولعدم توفير مساحة كافية لا يمكن تطبيق التباعد الاجتماعي في السجون .
- صعوبة توفير الرعاية الصحية للمحتجزين ولا يسما من هم كبار السن ولديهم حالات صحية مزمنة تتطلب اجراءات خاصة .
- على الرغم من صدور قرار من الحكومة العراقية الافراج بكفالة وقرار العفو الخاص للاحكام الخفيفة والافراج الشرطي الا ان هنالك قلق من عدم تطبيقه بصورة عادلة وعدم توفر الموارد المالية لدفع الكفالة لبعض المحتجزين مع الخوف من عدم ضمان حصولهم على الرعاية الصحية اللازمة بسبب تأخير اجراءات الافراج .

امكان الحجر الصحي و دور الرعاية الاجتماعية

في ظل جائحة كوفيد 19 فان الاماكن الاكثر قلقا للمفوضية هي مراكز الحجر الصحي ودور الرعاية حيث تم تحديد عدد من القضايا فيها :-

- عدم امتثال اماكن الحجر الصحي الى الارشادات الصادرة من منظمة الصحة العالمية الخاصة بفيروس كورونا المستجد، لان اغلب اماكن الحجر تكون مشتركة في ردهات في المستشفيات لعدم وجود مستشفى متخصص الا في العاصمة بغداد وعدد قليل من المحافظات مع قلة اجهزة التنفس فيها وهناك قلق من اماكن الحجر الصحي خارج المؤسسات الصحية مثل الفنادق او اماكن اخرى تم تخصيصها لفقر البنى التحتية والخدمات فيها كما اشرت المفوضية ضعف اجراءات الحكومية في هذا الجانب وبصورة خاصة مع ارتفاع عدد الاصابات وعودة العراقيين العالقين في الدول مما اعتمدت على المستشفيات التي أنشأت كانت من قبل العتبة والمترعين.
- ضعف الدعم المالي لاماكن الحجر الصحي وبصورة خاصة التي تقع خارج ميزانية وزارة الصحة والذي انعكس على تقديم الخدمات الاساسية للعيش الكريم وتم الاعتماد على التبرعات من جهات اخرى غير الدولة .
- وجود قلق ازاء دور الرعاية الاجتماعية الخاصة بشريحة الايتام وذوي الاحتياجات الخاصة ودور المسنين التي تشكل اكثر خطورة كونهم يعيشون بشكل متقارب مع بعضهم البعض فهم اكثر عرضة للاصابة خاصة المسنين لوجود مشاكل صحية لديهم مع تقادم البنى التحتية لبعض دور الدولة وعدم توفير بيئة صحية ملائمة وعلى الرغم من القيام بعدد من حملات التعفير والتعقيم الا ان هنالك قلق لعدم توافر المسلتزمات الطبية والعلاجية وبصورة خاصة ادوية الامرض المزمنة.

اجراءات وزارة التربية والتعليم العالي ظل كوفيد 19

أشرت المفوضية ان الاجراءات التي اتخذتها وزارة التربية في تخفيض الأجور في المدارس الأهلية بنسبة 10% لا تنسجم مع حجم الازمة الاقتصادية حيث تقدر المدارس الاهلية نسبة 6,5% بالنسب للمدارس الابتدائية, ونسبة 3,5% من المدارس الثانوية, حيث على الدولة مراعاة الجانب الاقتصادي للمواطن العراقي

وما نتج من آثار اقتصادية على دخل الفرد في ظل قرار حظر التجوال، بالإضافة الى مسؤولية الدولة بتوفير مجانية التعليم حسب الدستور العراقي، كما تأثر لدى المفوضية عدم الغاء او تخفيض الرسوم المفروضة من قبل الجهات الحكومية على المدارس الاهلية بشكل يتناسب مع الواقع الاقتصادي ، بالإضافة الى استقبال المفوضية لعدد من الشكاوى والمناشادات بخصوص اجراءات وزارتي التربية و التعليم العالي في تخفيض الاقساط الجامعات الاهلية بنسبة 10% فقط والزام الطلبة بتسديد المبالغ في فترة محدودة جداً وبخلافه يمنع الطالب من الاستمرار في الدراسة (الفصل الثاني من السنة) كما قامت بعض ادارات المدارس باستفزاز المواطنين في حالة عدم تطبيق القرار وتسديد الاقساط سيم رفع تقرير الى المديرات لاتخاذ عقوبات بحق الطلاب، حيث تؤكد المفوضية ان هذا الاجراء التعسفي من قبل الادارات مخالفة قانونية، بالإضافة الى انه لم يتم مراعاة الظروف الراهنة للبلد والتكؤ في الدوام بالجامعات نتيجة ما شهده البلد من تظاهرات منذ تشرين الاول من العام الماضي في اكثر من عشرة محافظات، مما استوجب على المفوضية التدخل ومفاتيحة الجهات القضائية لوجود مخالفة قانونية في ابرام الاتفاق بين الموطن وادارة المدارس والجامعات وفقاً لاحكام المادة (146) للقانون المدني العراقي رقم 40 لسنة 1951 المعدل وعدم مراعاة الظروف الاستثنائية الطارئة لعدم استمرار الالتحاق بجميع المراحل الدراسية لوجود خطر وباء جائحة كورونا .

بيانات وزارة الصحة حول التطور الوبائي وتحليل موضوعي للبيانات

من خلال متابعتنا للبيانات الرسمية الصادرة من وزارة الصحة والبيئة، وحسب الجدول رقم (2) والذي يوضح عدد الإصابات والوفيات وحالات الشفاء والفحوصات، نوضح مايلي:

- ان أعداد الإصابات والوفيات بدأ بالانخفاض بشكل واضح وتدرجي فقط في الأسبوع السابع والثامن والتاسع من انتشار المرض في العراق وللفترة من (٧ - ٢٧ نيسان) حيث كان في تزايد مستمر قبلها وعاد لكي يستمر بالتزايد بعد ذلك، حيث كان هذا الانخفاض نتيجة غلق المطارات والحدود والحظر الشامل الذي امتد من ١٥ آذار لحد ٢١ نيسان.
- على الرغم من زيادة العينات المفحوصة مختبرياً وهو مؤشر جيد لزيادة القدرة المخبرية لوزارة الصحة لمعرفة الأرقام الحقيقية ولكنه وحسب الأرقام المبينة ادناه ليس السبب الحقيقي الوحيد وراء الزيادة التدريجية لان العدد مستمرا في الزيادة بعد الأسبوع التاسع على الرغم من تفاوت اعداد العينات المفحوصة حسب الجدول، بالإضافة الى زيادة واضحة في اعداد الوفيات والتي ليس لها علاقة بزيادة حجم المسح، والتي زادت فيها نسبة الإصابات من الكادر الطبي حيث يؤكد زيادة تعرضهم الى الخطورة وضعف إجراءات حمايتهم، كما تشير الى ان سبب الزيادة وارتفاع الإصابات هو انتهاء الحظر الشامل بتاريخ ٢١ نيسان والتحول الى الحظر الجزئي، ووجود رحلات طيران استثنائية على الرغم من قرار اللجنة العليا للصحة والسلامة بإيقاف الرحلات. في الوقت ذاته تؤكد المفوضية ان قرار الحظر الشامل وان كان سبب بانخفاض الإصابات ولكنه يحمل اضرارا للطبقات الفقيرة وأصحاب الدخل المحدود لاتقل ضررا عن خطورة المرض مما يتطلب توازن في القرارات.
- من خلال المتابعة تبين أيضا زيادة حالات الوفاة لدى الفئات العمرية الشابة وهو مؤشر خطير يحتاج الى دراسة من قبل أصحاب الاختصاص وتقديم التوصيات اللازمة للجان المعنية.
- تبين ان هنالك بحوث علمية عالمية رصينة اثبتت خطورة استخدام دواء الكلوكوين وهو مضاد الملاريا، على ضوءها أعلنت منظمة الصحة العالمية تعليق الاستخدام في ٢٥ أيار ٢٠٢٠، كما دعت الى ذلك نقابة الأطباء العراقية ولكن من خلال متابعتنا لازالت وزارة الصحة لم تعلن إيقاف الاستخدام رسميا علما ان الدواء يتم وصفه حتى في الحجر المنزلي، بالإضافة الى عدم اعتماد موافقة المرضى في استخدامه واعلامهم بالخطورة المتوقعة وهو ما يعد مخالفة للسياقات القانونية

الصحية المعتمدة لعدم وجود جهة عالمية رسمية مركزية، او جهة وطنية اعتمدت على دراسة علمية رصينة اوصت بضرورة و سلامة استخدامه.

مؤشرات حول سياسة وزارة الصحة

تم رصد مجموعة مؤشرات تخص سياسية وزارة الصحة للتعامل مع المرضى والكوادر الطبية والصحية وهي:

1. تأثر عدم وجود مسحات لاجراء الفحوصات المختبرية في الكثير من المستشفيات والمراكز الصحية على الرغم من وجود اعراض لديهم. ، وقد استقبلت المفوضية عدد من المناشدات من المواطنين ويعد ذلك انتهاك للحق في الصحة لعدم توافر الخدمات الوقائية والعلاجية .
2. قصور في سياسة وزارة الصحة لتوجيه المريض في حال وجود الاعراض الى الجهات المختصة لاستقبال المريض او فحصه .
3. استقبلت المفوضية عدد من شكاوى ومناشدات للكوادر الطبية حول طبيعة التعامل التعسفي معهم من قبل بعض الادارات ، وعدم وجود آلية واضحة وفحص دوري لفحص الطبيب والكادر الطبي لغرض تشخيص الحالة وعزله بسرعة لمنع انتشار المرض.
4. تجاهل بعض الادارات لمطالبات الاطباء بالفحص المختبري والعزل، وهذا يعد انتهاكا للحق في الصحة من قبل نفس المؤسسة الصحية .
5. تآثر القصور في اداء القوات الامنية لتوفير الحماية للكوادر الطبية والصحية مع استمرار ظاهرة الاعتداء على الكوادر الطبية ، وهو ما يحتاج الى وقفة جادة من قبل الحكومة والقضاء العراقي لتجنب تكرار هذه الظواهر ، وحماية الكوادر الادارية والطبية والصحية وغيرها لاداء واجبهم بالشكل المطلوب وهذا ما اشترته المفوضية بالاعتداء على كوادر مركز الشفاء التخصصي في محافظة بغداد الخاص بتقديم الخدمات الطبية لمرضى كوفيد 19 من قبل جهات تدعي انتمائها الى جهاز المخابرات العراقي ودخولهم الى المركز وتهديد الكادر الطبي والاعتداء عليهم مما استوجب على المفوضية اتخاذ اجراء ومفاتيح الجهات الفضائية لاتخاذ مايلزم بحق المعتدين وحماية الكوادر الطبية وفق قانون حماية الاطباء رقم (26) لسنة 2013.
6. اشرت المفوضية ان توصيات السيد رئيس مجلس الوزراء المبلغة لوزارة الصحة بموجب الكتاب المرقم بالعدد (ش.ز.ل/ق/79 /20/10822)، في 31 /5/ 2020 والمتعلق بحصر التصريحات الاعلامية بوزارة الصحة والبيئة الاتحادية وجعلها الجهة المخولة الوحيدة بالإعلان عن عدد الإصابات الرسمية بفيروس كورونا في العراق، ومنع التصريح من خلايا الأمانة المؤلفة في الوزارات والمحافظات كافة لأي سبب كان ، اذا تآثر المفوضية هذا الاجراء يشكل انتهاك واضح لحقوق الانسان وحق الحصول على المعلومة والتي تعد من العناصر الاساسية للحق في الصحة ، فبموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان تلتزم الحكومات بحماية الحق في حرية التعبير ، بما في ذلك الحق في التماس واستلام ونشر جميع أنواع المعلومات بغض النظر عن القيود المحددة لحرية التعبير لأسباب تتعلق بالصحة العامة، كما يجب أن لا تعرض هذا الحق للخطر فهي مسؤولة عن تقديم المعلومات اللازمة عن حماية الحقوق وتعزيزها، بما يشمل الحق في الصحة.
7. تاخر اعلان نتائج الفحص من (3 - 7) ايام مما يولد خطرا كبيرا بسبب مخالطة المصاب للمئات من المواطنين أو أقامة مراسيم الحداد عند وفاته.

8. عدم قدرة المؤسسات الصحية لاجراء الفحوصات الاستباقية في عموم المحافظات وقلة وجود المسحات ومختبرات الفحص.

التقدم المحرز في تطوير بعض المؤسسات الصحية:

اشرت المفوضية في محافظة الانبار الشروع في إعادة تأهيل مستشفى الرمادي التعليمي العام بواقع 400 سرير والذي تعرض إلى إضرار جسيمة من قبل عصابات داعش علما انه المستشفى الوحيد الموجود في قضاء الرمادي، كما تم تجهيز مستشفى الحميات الخاصة بحجر الحالات المؤكدة بأجهزة إنعاش رئوي ومن مناشئ عالمية مع إقامة دورات تدريبية للملاكات المختبرية وفرق الاستجابة السريعة حول كيفية التعامل مع الحالات المؤكدة كذلك كيفية سحب نماذج الفحص، كما تاشرف في محافظة نينوى القيام باجراء الفحوصات المختبرية الخاصة بفيروس كورونا (لأول مرة) في المحافظة في مستشفى ابن الاثير للأطفال حيث بدأ العمل باجراء الفحوصات المختبرية بالأجهزة المخصصة للكشف عن فيروس كورونا وتم استخدام الكتات ذات المنشئ الصيني والتي تم تجهيزها من قبل وزارة الصحة وكانت نتائجها غير صحيحة ولا يمكن الاعتماد عليها. وعلى اثر ذلك قام احد نواب محافظة نينوى بتجهيز المستشفى بمجموعة كتات المانية المنشأ، لذا فإن المستشفى بحاجة ماسة لتوفير هذه الكتات ومن مناشئ جيدة وكذلك وجود حاجة الى توفير المستلزمات الطبية والوقائية ذات النوعيات الجيدة. اما في محافظة ذي قار فقد أشر مكتب المفوضية وصول اجهزة ومستلزمات طبية مقدّمة من شركة نفط ذي قار إلى دائرة الصحة في المحافظة، دعماً لخلية الأزمة والخاصة بمكافحة فيروس كورونا المستجد، حيث تضمنت الوجبة الاولى من الأجهزة (وحدة تخدير وجهاز صدمة كهربائي و وحدة السوائل واخرى لغسيل الكلى ، بالإضافة الى أسرة لوحدة الأنعاش وأخرى لنقل المرضى)، ومن المؤمل إكمال باقي الأجهزة المتعلقة بالكشف عن فيروس كورونا خلال مدة زمنية قصيرة ، وقد تبنت شركة نفط ذي قار أنشاء مستشفى بمساحة (520) م² وبواقع (20) غرفة و(3) قاعات إدارية ، فضلاً على قاعة للمراجعين وصالة للإنتظار ، ضمن خطة وزارة النفط للإرتقاء بالواقع الصحي في محافظة ذي قار، حيث باشرت هيئة المشاريع في الشركة بالتنفيذ ومن المؤمل ان تساهم المستشفى في تقديم الخدمات الطبية في القضاء وتخفيف الزخم على مستشفيات مركز المحافظة من خلال زيادة القدرة الإستيعابية للمرضى وفق المعايير المطلوبة ،وقد شملت الأجهزة والمستلزمات قطاعات الرعاية الصحية في قلعة سكر والغراف والرفاعي وسوق الشيوخ والبطحاء والمراكز الصحية في الدواية والمنار ومستشفيات الناصرية وسوق الشيوخ والرفاعي والشطرة ، كما اكملت شركة نفط ذي قار اجراءات استلام جهاز الكشف عن فيروس كورونا وسيسلم الى دائرة صحة ذي قار ليدخل حيز الخدمة بعد تنصيبه من قبل الشركة المجهزة.

سابعا- تقييم الاستجابة لمكافحة كوفيد 19 بالنسب المنوية وحسب عناصر الحق في الصحة والفقرات الأخرى المتعلقة, الأول(2/24-2020/4/8) والثاني(4/9-2020/6/1)(جدول رقم-1):

أ- انجاز كافة التحضيرات في ما يخص اماكن الحجر الطبي وجاهزيته وتزويده بالمستلزمات الطبية المطلوبة وتوفر العلاجات الطبية الطارئة

التقييم	ضعيف	مقبول	متوسط	جيد	قيم مفقودة
الاول	% 6	% 28	% 40	% 20	% 6
الثاني	% 0	% 7	% 78	% 15	-

ب- توفر الفحص في المحافظة وسرعة اجراء الفحوصات المختبرية للأشخاص الذين تظهر عليهم اعراض المرض

التقييم	ضعيف	مقبول	متوسط	جيد	قيم مفقودة
الاول	% 41	% 13	% 34	% 6	% 6
الثاني	% 43	% 21	% 15	% 21	-

ت- توفر المستلزمات الوقائية للكوادر الطبية العاملة في مراكز الحجر

التقييم	ضعيف	مقبول	متوسط	جيد	قيم مفقودة
الاول	% 25	% 6	% 30	% 33	% 6
الثاني	% 7	% 22	% 35	% 36	-

ث- مدى تعامل الكوادر بإنسانية مع المصابين او المحتمل اصابتهم اثناء العلاج والمقبولية من قبل المرضى وذويهم

التقييم	ضعيف	مقبول	متوسط	جيد	قيم مفقودة
الاول	% 0	% 0	% 21	% 66	% 13

-	% 72	% 21	% 0	% 7	الثاني
---	------	------	-----	-----	--------

ج- جدية تعامل الكوادر الصحية في المطارات والمنافذ الحدودية وكفاءة الاجهزة

قيم مفقودة	جيد	متوسط	مقبول	ضعيف	التقييم
% 54	% 13	% 33	% 0	% 0	الاول
% 28	% 7	% 22	% 36	% 7	الثاني

ح- بيانات وزارة الصحة اليومية حول اخر تطورات انتشار المرض اعلاميا وتوجيه المواطن حول طرق الوقاية

قيم مفقودة	جيد	متوسط	مقبول	ضعيف	التقييم
% 6	% 48	% 40	% 6	% 0	الاول
-	% 29	% 42	% 22	% 7	الثاني

خ- دور فرق الرقابة الصحية (الحكومية و النقابات) على الصيدليات ومراكز بيع المستلزمات الطبية

قيم مفقودة	جيد	متوسط	مقبول	ضعيف	التقييم
% 6	% 13	% 27	% 27	% 27	الاول
-	% 28	% 22	% 7	% 43	الثاني

د- مراكز الاحتجاز والسجون في ما يخص توعية النزلاء ومعالجة مشكلة الاكتظاظ والتعامل مع السجنين او الموقوف المصاب او المشتبه به

قيم مفقودة	جيد	متوسط	مقبول	ضعيف	التقييم
------------	-----	-------	-------	------	---------

المفوضية العليا لحقوق الانسان

الاول	% 6	% 21	% 67	% 0	% 6
الثاني	%7	% 50	% 43	% 0	-

ذ- معالجة التجمعات لأي سبب كان الاجتماعية و المدنية والسياسية

التقييم	ضعيف	مقبول	متوسط	جيد	قيم مفقودة
الاول	% 0	% 26	% 48	% 20	% 6
الثاني	% 22	% 22	% 43	% 13	-

ر- دور الدفاع المدني من ناحية التعقيم وتطهير الشوارع والاماكن العامة

التقييم	ضعيف	مقبول	متوسط	جيد	قيم مفقودة
الاول	% 0	% 0	% 28	% 66	% 6
الثاني	% 0	% 14	% 36	% 50	-

ز- دور وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في رقابة مواقع العمل التي يتواجد فيها العمالة الاجنبية

التقييم	ضعيف	مقبول	متوسط	جيد	قيم مفقودة
الاول	% 54	% 14	% 6	% 13	% 13
الثاني	% 57	% 22	% 7	% 7	% 7

س- مدى تعاون المواطنين مع الكوادر الطبية في مراكز الحجر والمنافذ الحدودية

التقييم	ضعيف	مقبول	متوسط	جيد	قيم مفقودة
الاول	% 6	% 20	% 20	% 48	% 6

المفوضية العليا لحقوق الانسان

-	% 28	% 14	% 36	% 22	الثاني
---	------	------	------	------	--------

ش- دور هيئة الاعلام والاتصالات بخصوص التوعية المجتمعية (شبكات الاتصال)

قيم مفقودة	جيد	متوسط	مقبول	ضعيف	التقييم
% 6	% 30	% 51	% 13	% 0	الاول
-	% 36	% 42	% 22	% 0	الثاني

ص- مستوى التنسيق بين مؤسسات الدولة مع الهلال الاحمر والصليب الاحمر ومنظمات المجتمع المدني والنقابات والجمعيات في التوعية والاسناد للمؤسسات

قيم مفقودة	جيد	متوسط	مقبول	ضعيف	التقييم
% 6	% 20	% 53	% 13	% 6	الاول
-	% 7	% 36	% 21	% 36	الثاني

ض- دور وزارة التربية في اجراءاتها في تعويض الطلبة عن المناهج الدراسية الكترونيا والغاء او تخفيض اقساط الكليات الاهلية

قيم مفقودة	جيد	متوسط	مقبول	ضعيف	التقييم
% 6	% 0	% 20	% 27	% 47	الاول
-	% 7	% 36	% 14	% 43	الثاني

ط- دور وزارة التعليم في اجراءاتها في تعويض الطلبة عن المناهج الدراسية الكترونيا والغاء او تخفيض اقساط الكليات الاهلية

قيم مفقودة	جيد	متوسط	مقبول	ضعيف	التقييم
% 6	% 6	% 28	% 40	% 20	الاول
-	% 0	% 28	% 22	% 50	الثاني

ظ- مدى تطبيق معايير حقوق الانسان في اماكن الحجر والعزل الصحي وتوفير الخدمات الاساسية والصحية والطبية

التقييم	ضعيف	مقبول	متوسط	جيد	قيم مفقودة
الاول	% 0	% 13	% 54	% 27	% 6
الثاني	% 7	% 43	% 36	% 14	-

ع- الاجراءات المتخذة في مخيمات النزوح لمواجهة المرض

التقييم	ضعيف	مقبول	متوسط	جيد	قيم مفقودة
الاول	% 6	% 28	% 13	% 13	% 40
الثاني	% 7	% 28	% 28	% 14	% 23

غ- الاجراءات المتخذة في صالات الولادة للوقاية من المرض وحماية الام والطفل

التقييم	ضعيف	مقبول	متوسط	جيد	قيم مفقودة
الاول	% 6	% 28	% 40	% 20	% 6
الثاني	% 7	% 36	% 28	% 29	-

ف- مدى تطبيق معايير حقوق الانسان في عملية الدفن واعتماد البروتوكول الخاص بمنظمة الصحة العالمية لدفن موتى الامراض الانتقالية

التقييم	ضعيف	مقبول	متوسط	جيد	قيم مفقودة
الاول	% 0	% 33	% 0	% 47	% 20
الثاني	% 0	% 12	% 14	% 62	% 12

ق- التوافر للمستشفيات الخاصة بالتشخيص والحجر والعزل مقارنة بنسمة بالمحافظة

المفوضية العليا لحقوق الانسان

التقييم	ضعيف	مقبول	متوسط	جيد	قيم مفقودة
الاول	% 34	% 20	% 20	% 20	% 6
الثاني	% 50	% 14	% 22	% 14	-

ك- توزيع اماكن الحجر والعلاج بصورة استراتيجية في انحاء المحافظة بصورة تمكن امكانية الوصول للجميع

التقييم	ضعيف	مقبول	متوسط	جيد	قيم مفقودة
الاول	% 13	% 34	% 13	% 34	% 6
الثاني	% 14	% 50	% 14	% 22	-

ل- الجودة في الخدمات المقدمة في المستشفيات وتوفر المستلزمات الضرورية للوقاية والعلاج وخاصة للحالات الحرجة (ردهات انعاش الرئة)

التقييم	ضعيف	مقبول	متوسط	جيد	قيم مفقودة
الاول	% 20	% 28	% 40	% 6	% 6
الثاني	% 22	% 43	% 28	% 7	-

م- المساواة وعدم التمييز في الخدمات المقدمة بين المواطنين وبين منطقة اخرى

التقييم	ضعيف	مقبول	متوسط	جيد	قيم مفقودة
الاول	% 0	% 6	% 28	% 60	% 6
الثاني	% 0	% 22	% 28	% 50	-

ن- مشاركة المعلومات الخاصة بالمريض معه او مع اهله واشراكه في العلاج

التقييم	ضعيف	مقبول	متوسط	جيد	قيم مفقودة
الاول	%0	% 6	% 48	% 40	% 6

الثاني	% 0	% 22	% 43	% 28	% 7
--------	-----	------	------	------	-----

جدول رقم (2): بيانات كوفيد ١٩ حسب التطور الأسبوعي للفترة من 24 شباط لغاية 1 حزيران ٢٠٢٠

ت	الفترة الزمنية	عدد الاصابات	عدد حالات الشفاء	عدد حالات الوفيات	الملاحظات
1.	الاسبوع الاول 3/2 - 2/24	7	-	-	عدد الفحوصات للفترة من 2/24 ولغاية 4/7 (26331)
2.	الاسبوع الثاني 3/9 - 3/3	49	-	3	
3.	الاسبوع الثالث 3/16 - 3/10	77	32	7	
4.	الاسبوع الرابع 3/23 - 3/17	133	30	13	
5.	الاسبوع الخامس 3/30 - 3/24	364	90	23	
6.	الاسبوع السادس 4/6 - 3/31	401	182	18	
7.	الاسبوع السابع 4/13 - 4/7	347	383	14	عدد الفحوصات 4/13-4/8 (11460)
8.	الاسبوع الثامن	196	326	4	عدد الفحوصات (21264)

				4/20 -4/14	
عدد الفحوصات (14727)	6	243	274	الاسبوع التاسع 4/27 -4/21	9.
عدد الفحوصات (33804)	10	258	499	الاسبوع العاشر 5/4 -4/28	10.
عدد الفحوصات (22115)	12	246	472	الاسبوع الحادي عشر 5/11 -5/5	11.
عدد الفحوصات (23520)	17	520	736	الاسبوع الثاني عشر 5/18 -5/12	12.
عدد الفحوصات (41226)	36	501	1078	الاسبوع الثالث عشر 5/25 -5/19	13.
عدد الفحوصات (43804)	52	464	2236 (497) اصابة تم كشفها من خلال التحري النشط	الاسبوع الرابع عشر 6/1 - 5/25	14
238251	215	3275	6868	المجموع الكلي	

جدول رقم (3): مسوحات فايروس كورونا في العراق منذ بداية الوباء لغاية 25-5-2020

ت	المحافظة	عدد الحالات التي تم مسحها	الحالات الموجبة	النسبة المئوية للإصابات من العينات المفحوصة	عدد العينات لكل مليون
1	بغداد	82651	830	1%	9759
2	البصرة	15476	943	6%	5210
3	الموصل	1291	44	3%	339
4	النجف الاشرف	5188	320	6%	3458
5	كربلاء	5406	154	2.8%	4359
6	ميسان	1250	52	4%	1106
7	الديوانية	1037	54	15%	791
8	ذي قار	2750	97	3.5%	1291
9	كركوك	1219	72	5.9%	752
10	المتنى	1645	266	16%	2000
11	الانبار	695	5	0.7%	388
12	صلاح الدين	1029	19	1.8%	639
13	واسط	4832	159	3%	3451
14	بابل	1163	131	11%	556
15	ديالى	1470	26	1.7%	885
16	أقليم كردستان	68595	502	0.7%	12700
17	المجموع	194447	4632	2.3%	5012

ثامنا- خطة وطنية لمكافحة كوفيد 19:

تري المفوضية وانطلاقا من دورها الوطني في "رسم الاستراتيجيات الوطنية مع الجهات ذات العلاقة" حسب المادة ٤/أولا من قانون المفوضية ، ضرورة ان تقوم اللجنة الوطنية للصحة والسلامة باعداد "خطة وطنية استراتيجية لمكافحة كورونا" بحيث تكون واضحة المعالم من ناحية القرارات والاجراءات و تعتمد على التوقعات العلمية والسقوف الزمنية وتركز على ثلاثة قطاعات اساسية وهي الصحية والاقتصادية والاجتماعية، وتوصي المفوضية بهذه النقاط التي ترى انها ضرورية جدا لاعتمادها في الاستراتيجية المطلوبة، حيث تركز على جانبين أساسيين هما الوقائي والعلاجي_التالية:

أولا: الجانب الوقائي، يجب التركيز فيه على اربعة محاور اساسية هي:

- أ- حماية الكوادر الطبية والصحية وخاصة من يعملون في الصفوف الأمامية للوقاية من انتشار الفيروس و الإصابة بالعدوى، مع توفير الفحص المختبري الدوري لهم، واعتماد نظام الدوام المتناوب (اسبوع دوام يليه اسبوعين اجازة) لغرض العزل في حال اصابتهم.
- ب- الحظر الصحي و التباعد الاجتماعي وتقترح المفوضية تقسيم مواقع التجمعات الى أماكن بحاجة الى اغلاق تام حاليا وأخرى الى اغلاق جزئي وحسب الضرورة مع مراعاة الجوانب الاخرى الاقتصادية والاجتماعية والنفسية وكالاتي :

○ مواقع الاغلاق التام هي:

- المدارس والجامعات ، حيث تمثل نسبة لا تقل عن 30% من مواقع انتشار المرض علميا ويجب الاعتماد كليا وفي الوقت الحالي على التعليم والامتحانات الالكترونية كبديل.
- المواقع الدينية والزيارات والصلاة الجماعية في الجوامع والمساجد.
- التجمعات الاجتماعية بكل انواعها.
- المرافق الترفيهية.

○ مواقع الاغلاق الجزئي (الأسواق والدوائر الرسمية, حيث تمثل ايضا 30% من مواقع انتشار المرض وهي :

- الاسواق: فسح المجال للتسوق الضروري في الاسواق الكبيرة التي بالامكان تطبيق التباعد الاجتماعي فيها، واعطاء فرصة لاصحاب الدخل المحدود للعمل لمدة اربعة ساعات يوميا، ومراقبة تطبيق التباعد لاجتماعي ولبس الكمامات والتعفير المستمر.
- الدوائر الرسمية: التركيز على العمل من المنزل والسماح ل(١٠٪) فقط للعمل حسب الضرورة، مع الالتزام بمتطلبات الحماية والتعفير المستمر.

ت- زيادة قدرة التعفير للاماكن العامة والدوائر والمستشفيات ومراكز الاحتجاز ومخيمات النزوح ودور الرعاية واشراك القوات الامنية في ذلك وبشكل دوري ومستمر.

ث- توفير الكمادات بشكل مجاني عن طريق البطاقة التموينية للعوائل الفقيرة وباسعار محدودة في السوق لاصحاب الدخل المتوسط والجيد والمحاسبة على عدم لبسها خارج البيت, مع ضرور رعاية وتشجيع الصناعة المحلية ومراقبتها لتكون مطابقة للمعايير الصحية.

ثانيا: الجانب العلاجي:

- أ- اعطاء الأولوية في الجانب التشخيصي و العلاجي للفئات الاكثر تعرضا للمرض والخطر(الفئات الهشة مناعيا) حيث يجب التركيز على التشخيص وعزل الحالات في المستشفيات , مع ضرورة الاهتمام بالكادر الطبي والصحي بحيث تكون الية فحصهم دورية واعداد سياسة عامة وواضحة للتعامل معهم و كشف وعزل الاصابات في هذا القطاع قبل تحولهم الى بؤرة, كما انه من الضروري اعطاء اهمية للقوات الامنية التي على تماس مع المواطنين واماكن الاحتجاز والنازحين ودور الرعاية, من خلال المتابعة والفحص وعزل الحالات بسرعة.
- ب- ايقاف المسح المختبري الشامل وتوفير المسحات في كافة المناطق لغرض استقبال المرضى , مع توفير المسحات للاقضية والنواحي التي لاتزال الحالات فيها محدودة لغرض عزل الحالات, وايضا للسجون و دور الرعاية والكوادر الطبية والقوات الامنية.
- ت- التركيز على زيادة القدرة الانعاشية للمستشفيات العراقية من خلال توفير اجهزة تنفس اصطناعي وملحقاتها وتدريب الكوادر الطبية عليها.
- ث- فتح مركز الاوبئة الوطني وانشاء قسم البحوث والدراسات فيه بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي وهيئة البورد العراقي والعربي ومنظمة الصحة العالمية.
- ج- اعتماد الية الحجر المنزلي للحالات البسيطة والمتوسطة وحسب معايير منظمة الصحة العالمية والاستعانة بأحد افراد العائلة للمتابعة وتخصيص خطوط وأرقام لمتابعة العائلة مع الكادر الطبي في حال حدوث تطورات وعدم ارهاق الكادر الطبي بالمتابعة المنزلية لان الهدف هو تقليل الضغط على المؤسسات والكادر الطبي مع عزل الحالات صحيا.
- ح- دعم الكوادر الطبية والصحية وكل العاملين في القطاع الصحي بزيادة رواتبهم كحافز اساسي مقابل تضحياتهم.